الخصخصة

أ. أسامة محمود بن منصور
قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد
جامعة الفاتح

تختلف المسميات العربية لمصطلح الخصخصة فيطلق عليها البعض التخصيصة، أو الخوصصة أو التحول إلى الخاص أو توسيع قاعدة الملكية.. وبالرغم من اختلاف المسميات إلا أنها تشير بصفة عامة إلى تلك الاستراتيجية التي تسعى إلى تغيير صفة الاقتصاد القومي من اقتصاد يرتكز على القطاع العام إلى اقتصاد يرتكز على النشاط الخاص، أي انها تلك الاستراتيجية التي تنقل زمام المبادرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ليتولى قيادة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص في تمويل وإدارة الاستثمارات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والادارية والتنظيمية لتوفير الاستغلال الامثل للاستثمارات المتاحة وإضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي وذلك بهدف:

أولا: رفع كفاءة الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى :

1. توفير الحاجات الاساسية من السلع والخدمات بشكل جيد لجميع أفراد الشعب وبخاصة محدودي الدخل.
2. خلق فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في القوى البشرية.
3. تحسين ميزان المدفوعات والعمل على ان يكون في صالح الدولة.
4. تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتحقيق التوازن بين المصروفات والايرادات العامة.
5. القضاء على التضخم.
6. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة إما بنقلها إلى الداخل أو الحصول على تراخيص براءات الاختراع.
7. إتاحة الوقت والجهد للدولة لاعداد وتنفيذ عمليات البنية الاساسية.

ثانيا: معالجة المشاكل الناجمة من اختلال الاوزان النسبية

وذلكل لكل من القطاعين العام والخاص وما ترتب عليه من تدهور الاداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وضعف القدرة التصديرية وتحقيق عجز دائم في موازنة الدولة فضلاً عن ظهور البطالة السائدة بجانب البطالة المقنعة.

❖ إجراءات الخصخصة :

يتم تصنيف الوحدات الاقتصادية «شركات القطاع العام» وذلك من خلال اجراء تقييم لشركات القطاع العام متمثلة في تقييم إنتاجية وأداء الشركات خلال فترات مالية سابقة ومستقبل أدائها

وانتاجها وكذلك ربحيتها في المستقبل. ويمكن تصنيفها إلى الآتي:

أ ـ شركات خاسرة حالياً وينتظر استمرار خسارتها

ويكون التقييم في هذه الحالة بفرض التصفية وبيع الاصول وذلك بتشكيل لجنة لاجراء عملية التقييم ثم تعرض الاصول للبيع في المزاد وفق الاجراءات المتبعة.

ب ـ شركات تحقق خسارة وينتظر ان تحقق ارباحاً في المستقبل

من خلال عملية التقييم إذا اظهرت النتائج امكانية تحقيق ارباح في المستقبل يتم اعادة الهيكلية التنظيمية والادارية والمالية للشركة ووضعها على الطريق الصحيح، ويتم ذلك من خلال الالتجاء إلى الجهات الاستشارية المتخصصة لدراسة الوضع واقتراح أساليب الاصلاح.

جـ ـ شركات ناجحة وينتظر نجاحها وتحقيقها الارباح .

وهنا يتم الالتجاء إلى اسلوب تقييم الاصول بعدة طرق منها رسملة الارباح المستقبلية، رسملة التوزيعات المتوقعة في المستقبل، صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، القيمة السوقية، القيمة الاستبدالية، وهذا يعني استخدام مفاهيم مالية أساسية منها:

- الفترة التي يتم على أساسها احتساب الارباح.
- تقدير الارباح والتدفقات النقدية.
- تقدير سياسة التوزيع.
- سعر الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية.
- تحديد القيمة الحالية للتوزيعات.
- القيمة المتوقعة لصافي الاصول.
- القيمة السوقية لصافي الاصول.

❖ الاعتبارات الواجب مراعاتها في تقييم شركات القطاع العام :

هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند تقرير ارباح الشركات المستقبلية أو عند تحديد القيمة السوقية لصافي الاصول أهمها:

1ـ الاعتبارات التكنولوجية:

وهي مرتبطة بمستوى التكنولوجيا المطلوبة والتوقعات الخاصة بالتغيرات في هذا المستوى فيما يتعلق بالسلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة.

2ـ الاعتبارات الفنية:

وهي قدرة الشركة فنياً على ملاحقة التطورات التكنولوجية في السلعة أو في احتياجات المستهلك.

3ـ الاعتبارات السوقية:

وهي مرتبطة باحتياجات مشترى السلعة سواء كان مستهلكاً صناعياً أو نهائياً ودرجة التغير في رغباته ومتطلباته.

4ـ الاعتبارات المالية:

وهي مقدرة الشركة في الحصول مستقبلاً على المصادر المالية لتمويل نشاطها.

5ـ الاعتبارات الادارية:

وهل تمثل العنصر الاداري في الشركة وتقييم مستوى القدرة الادارية في كافة إدارات واقسام الشركة.

6ـ الاعتبارات الاقتصادية:

وهي من أهم عناصر تقدير القيمة على أساس ربحية الشركة في المستقبل، وهذه الاعتبارات متوقفة على مجموعة من المتغيرات اهمها مدى استقرار الاوضاع الاقتصادية، مستوى النشاط في سوق الاوراق المالية، السياسة النقدية والتوقعات في اسعار الفائدة ومستوى السوق الائتمانية، سياسة الدولة فيما يتعلق بتوفير جميع ضمانات اقتصاد السوق، التوقعات فيما يتعلق بسياسة الدولة المستقبلية بشأن حرية التجارة أو القيود المفروضة عليها، التوقعات فيما يتعلق بمنافسة السلع الأجنبية والحماية من سياسة الاغراق.

❖ أساليب الخصخصة :

تتعدد أساليب الخصخصة وتتنوع تبعاً للظروف الاقتصادية وظروف السوق وحالة المشروعات المطروحة للخصخصة، ويمكن تقسيم أساليب الخصخصة إلى أسلوبين هما:

الاسلوب الأول:

الخصخصة التلقائية

وذلك من خلال اتباع نظم لتحفيز القطاع الخاص مصحوبة بسياسات وإجراءات لتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لذلك، بالاضافة إلى إعادة تنظيم قطاع الاعمال العام وتطوير أدائه حتى يتمكن من الاستمرار والمنافسة مع النشاط الخاص المتزايد، مع السماح للقطاع الخاص باقامة مشروعات في بعض المجالات التي كانت مقصورة على القطاع العام وتملكها واستغلالها دون تدخل الدولة، كما قد يسمح للقطاع الخاص باقامة المشروع واستغلاله لفترة معينة بعدها تتحول ملكيته إلى الدولة.

الأسلوب الثاني:

الخصخصة الهيكلية

تتعدد وتتنوع أساليبها ويمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى:

نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق:

1ـ البيع الكلي أو الجزئي .. ويتم ذلك بإحدى الطرق التالية:

أ ـ طرح كل اسهم الشركة المساهمة أو بعضها للبيع في بورصة الاوراق المالية.

ب ـ البيع للإدارة والعاملين بالمشروع.

جـ ـ الإعلان عن بيع المشروع وتلقى عروض الشراء والمفاضلة بينها.

د ـ التفاوض المباشر مع المتقدمين تلقائيا للشراء.

هـ ـ المزاد العلني

و ـ البيع للوسطاء الماليين مثل صناديق الاستثمار والمصارف، ثم يقوم الوسطاء باعادة البيع للجمهور في مرحلة لاحقة.

ى ـ بيع نصيب الدولة في المشروعات المشتركة التي يشترك في ملكيتها القطاع الخاص المحلي أو شركاء أجانب.

2ـ زيادة رأسمال المشروع العام وطرح اسهم للاكتتاب العام مع تخصيصها للافراد والمشروعات الخاصة.

ط ـ زيادة رأسمال المشروع العام وتخصيص اسهم الزيادة للدائنين حيث تستبدل ديونهم

بأسهم.

2. الهبة :

وبالرغم من أن الهبة لا تدر أي ايراد للدولة إلا أنها تحقق أهدافاً اجتماعية، كأن تهب الدولة بعض اسهم شركاتها إلى هيئات لا تهدف إلى الربح كالجمعيات الخيرية وذلك حتى تستفيد هذه الهيئات من عائد الاسهم كمصدر مستمر لتمويل اعبائها الجارية.

المجموعة الثانية:

نقل إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وتعتبر من أكثر أساليب الخصخصة انتشاراً، وتبرم فيه عقود للادارة أو للايجار، مع بقاء حقوق الملكية في يد الدولة ويأخذ ذلك أحد الاشكال التالية:

1ـ عقود الإدارة :

يتولى بناء عليها القطاع الخاص إدارة المشروع العام مقابل أن يقتسم الربح الصافي مع الدولة أو مقابل مبلغ مالي ثابت تدفعه الدولة.

كما قد تبرم عقود للادارة طويلة الاجل مع القطاع الخاص، على ان تتضمن نيه الدولة على بيع المشروع إلى الطرف الآخر في حالة تطوير المشروع وفق بنود العقد.

2ـ عقود الايجار:

يمكن ان يأخذ عقد الايجار أحد الاشكال التالية:

أ ـ تأجير المشروع مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة.

ب ـ ابرام عقد ايجار مع القطاع الخاص مقترن بنية الدولة لبيع المشروع إذا قام المستأجر بتطويره خلال فترة العقد على النحو المحدد سلفاً.

جـ ـ التأجير والتوسع والتشغيل وذلك بأن تقوم الدولة بتأجير المشروع للمستثمر لعمل توسعات على نفقته الخاصة ويقوم بتشغيله واستغلاله مقابل مبلغ نقدي ثابت، وعند انتهاء مدة عقد الايجار يعود المشروع بالاضافة إلى التوسعات إلى الدولة دون مقابل.

3ـ التأجير والتوسع والتشغيل وتملك الاضافات، حيث تحتفظ الدولة بملكية المشروع الذي قامت بتأجيره، أما الاضافات والتوسعات التي قام بها المستأجر فتبقى في ملكيته بعد انتهاء مدة الايجار.

المجموعة الثالثة: التمويل الخاص للمشروعات العامة:

ويتم ذلك بأحد النظامين الآتيين:

1ـ البناء والتملك والتشغيل ثم نقل الملكية..

ويستخدم هذا النظام عندما تكون البنية الاساسية المطلوبة غير متوفرة، فيتولى القطاع الخاص تمويل وانشاء وإدارة المشروع وتملكه، على ان يقدم الخدمة المطلوبة بمستوى الجودة والاسعار التي تحددها الدولة خلال فترة زمنية محددة ثم يقوم بتسليمه إلى الدولة دون مقابل.

2ـ البناء والتشغيل ثم نقل الملكية:

وطبقاً لهذا النظام تتولى الشركات الخاصة الممولة انشاء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة تقوم بعدها بتسليمه إلى الدولة دون مقابل.

المجموعة الرابعة: التصفية

وهو في حالة تبين أنه لا أمل في إصلاح المشروع العام فيتعين تصفيته وهذا يؤدي إلى تقليص حجم القطاع العام وبالتالي إلى نقص وزنه النسبي في الاقتصاد القومي.

المجموعة الخامسة: تخلى الدولة على بعض انشطتها:

ويتم ذلك بانهاء احتكار الدولة لبعض الانشطة، وافساح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الدخول إلى هذه المجالات التي كانت محظورة عليه.

المراجع :

1ـ هنادي السيد حامد: طرق واساليب التخصيصية مزاياها وعيوبها.

2ـ فاروق محمد السيد: مراحل تنفيذ برامج التخصيصية.

3ـ د. مجدي بغدادي تادرس: دور الجهاز المركزي للحاسبات في التحقق من صحة قواعد واجراءات الخصخصة.

مفاهيم جديدة للاحتكار التقنية

أ. عماد السايح
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية مع دخوله الألفية الثالثة وظهور مصطلحات استراتيجية جديدة أخذت تلعب دورا كبيرا في إعادة بناء الاقتصاد العالمي من جديد، هذا الوضع حتم على بعض الدول مراجعة السياسات الاقتصادية التي تبنتها خلال فترات سابقة خاصة الدول النامية التي أصبحت تبحث لها عن موطىء قدم في ظل تلك التطورات لمواكبة العصروهذه الحتمية جاءت نتيجة لاتساع الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة بشكل أعطى للأخيرة فرصة الانفراد بزمام الاقتصاد العالمي، هذا الانفراد الذي جاء لعدد من المتغيرات الاقتصادية التي كان من أهمها الزيادة الكبيرة في تكوين رؤوس الاموال والسيل المتدفق من الاكتشافات العلمية والتقنية في حين أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك التقنية والخبرة الفنية والادارية مثلما تفتقر رأس المال الحقيقي، غير ان إفتقارها للأولى أعاق خطط التنمية بها بشكل أكبر من افتقارها لرأس المال الحقيقي، وبالمعيار الاقتصادي فإن الاختلاف الأساسي بين الدول الأكثر والأقل تقدما يقاس بالتقدم التقني والخبرات الفنية المؤهلة في مختلف المجالات والقطاعات المكونة لنشاط أي مجتمع.

لقد أصبحت التقنية عبئا ثقيلا على رأس المال في الدول النامية التي تفتقر إليه أصلا، فإذا علمنا أن معظم اقتصاديات تلك الدول أحادية الجانب (استخراجية أولية أو زراعية) فإن التقنية بالنسبة لها من العوامل المساعدة التي تمكنها من بلوغ غاياتها المشروعة فلا يمكنها بأي حال التخلي عن التقنية الحديثة والرجوع إلى الوسائل البدائية لأحداث نمو في اقتصادياتها بل يجب عليها ان تسعى للحصول على تلك التقنية الامر الذي جعل منها هدفا في حين كان يجب ان تكون وسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إن عملية نقل التقنية تحتاج الى مبالغ باهظة لا قدرة للدول النامية على تحملها وهذا كان واضحا خلال مؤتمر فيينا عام 1979 الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة لبحث موضوع «التقنية لأجل التنمية» والذي طالبت فيه الدول النامية الحصول على مبلغ (4 مليار دولار) لمساعدتها في تعزيز قدراتها الذاتية العلمية والتقنية وتمويل المشاريع التنموية بها من الدول المتقدمة غير انها لم تتحصل في النهاية إلا على مبلغ (250 مليون دولار) تقدم في شكل مساعدات وهبات.

فموقف الدول الصناعية المتقدمة من هذه المسألة يتسم بالتشدد تجاه تكريس احتكار التقنية وعدم تطوير الواقع الدولي الراهن فيما يتعلق بامتلاك التقنية وايجاد الطرق والوسائل التي من شأنها إعانة الدول النامية فهي غير مستعدة لنقل وتوطين التقنية إلا بما يخدم مصالحها ويكرس واقع هيمنتها وإن قامت بذلك فهو من باب المساعدات والهبات ليس إلا لبعض الدول الصديقة التي تنسجم مع سياساتها وتوجهاتها، وحجتها في ذلك أن الدول

النامية تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من تنفيذ برامج محددة وعلى مستوى عال من الأهمية بحيث تؤدى إلى النهوض بمستوى القدرات الذاتية الوطنية للدول النامية، أضف إلى ذلك أن الاموال أو التقنية في حد ذاتها التي تقدم إلى الدول النامية قد تستغل في غير مواقعها الامر الذي يجعلها في موقف حذر من هذه المسألة.

ومنذ ذلك الحين أخذت الدول النامية على عاتقها إيجاد السياسات التمويلية الملائمة والناجعة لتعزيز قدراتها التقنية، فمنها من اتجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فترتب على هذا الاتجاه إضافة مشكلة أخرى إلى مشاكل التنمية بها والمتمثلة في المديونية الخارجية وما لهذه المشكلة من آثار اقتصادية ضارة، ومنها من اتجه إلى جلب رؤوس الاموال الاجنبية وخلق مناطق التجارة الحرة بها ظنا منها ان ذلك يمكنها من نقل التقنية وبناء مشروعات التنمية في آن واحد ولا تدرى إنها بهذا الاتجاه وقعت تحت رحمة ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية الممثل الرسمي لاحتكار التقنية في العالم، وهناك بعض الدول التي لا توجد لديها مشاكل ومعوقات تحد من توفير رؤوس الاموال اللازمة لاستيراد التقنية وتمويلها ذاتيا ونخص منها بالذكر الدول النفطية فنظريا يمكن لتلك الدول ان تستورد أحدث التقنيات المطبقة في الدول الصناعية وان تنفق على تأهيل وتدريب اعداد كبيرة من العمالة المتوفرة لديها، أما من الناحية العملية والتطبيقية فالواقع يشير إلى عكس ذلك فتلك الدول انفقت مبالغ كبيرة في هذا المجال غير ان المحصلة كانت أقل بكثير مما أنفقت فالمشكلة هنا قد تكمن في كفاءة سياسات الانفاق التي أتبعتها تلك الدول لاستجلاب التقنية وتأهيل الكوادر المنتجة بها ومدى نجاح السياسة المتبعة في استجلاب واستخدام التقنية له علاقة وطيدة بمسألة الانفاق عليها، فلا تكمن مشكلة الدول النامية في الحصول على التمويل الذي يمكنها من استيراد التقنية فقط وانما أيضا في إدارة وتوجيه إنفاق هذا التمويل ونقصد بها ما هي القطاعات الاقتصادية التي يجب ان ننفق على التقنية فيها؟ هل القطاعات التي تساهم بمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الحفاظ على هذه المستويات من النمو، أم تلك التي تعاني من تباطىء معدلات نموها، أو يكون ذلك بشكل متوازن لكافة القطاعات وإن كان هذا الخيار غير متاح للدول النامية للنقص الشديد في مواردها المالية.

بالاضافة إلى ما سبق ذكره لا يمكننا أن نهمل التطورات الاقتصادية العالمية في العقود الثلاثة الاخيرة من الالفية الثانية وبداية الالفية الثالثة وما لتلك التطورات من آثار ملموسة على نتائج سياسات الدول النامية التي لم تأخذ في اعتبارها تلك التطورات، ففي ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد برزت العديد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية التي تعمل تحت مظلة ذلك النظام نذكر منها منظمة التجارة العالمية (TWO) التي تعمل على تنظيم التبادل السلعي بين الدول الاعضاء وتسوية الخلافات التجارية فيما بينهم، وبالنظر إلى بنود اتفاقيات تلك المنظمة والتي كان أهمها اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) نلاحظ انها لم تتعرض إلى مسألة رفع القيود على استيراد وتصدير التقنية، فهذه الاتفاقية تناولت تبادل منتجات كثيفة الاستخدام للتقنية ورأس المال بأخرى كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وهي بهذا كرست الواقع المفروض على الدول النامية، فلا تستطيع اختراق مجال انتاج وتصدير السلع التي تحتاج عملية تصنيعها إلى قدر كبير من التقنية وان حاولت ذلك فهي مطالبة بمواصفات معينة لا يمكن توفيرها إلا باستخدام أساليب أنتاج فنية على درجة عالية من التقنية هي حكر على الدول الصناعية المتقدمة.

كذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان في هذا الاتجاه من خلال الشروط المفروضة على الدول المستفيدة من القروض الممنوحة، فمن هذه الشروط على سبيل المثال الغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الاجنبية في الصناعة في المصارف والخدمات المالية الأخرى وإعادة توجيه الاقتصاد نحو التصدير، والسؤال هنا ما هي فائدة تلك القروض إذا كانت الشركات الاجنبية سوف تتولى عملية نقل التقنية والتصنيع معاً؟ من المؤكد ان تلك القروض لم تمنح لتمويل التقنية والتنمية وانما لخلق وتجهيز اقتصاديات تعمل كمستودع يمد الدول الصناعية المتقدمة بالمواد الخام ومستلزمات الانتاج التي تحتاجها.

وإذا ربطنا بين كل من شروط صندوق النقد الدولي وبنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنلاحظ ان أية سياسة تتبعها الدول النامية في هذا المجال سيكون مصيرها الفشل وسيترتب عليها إهدار للجهد والوقت والمال التي هي في أمس الحاجة اليه.

فالعلم والتقنية اصبحا في عالمنا اليوم إداة تمتلكها الدول الاستعمارية للهيمنة على شعوب العالم الثالث ومنعها من تحقيق استقلالها الكامل بالرغم من استقلالها السياسي، فتلك الدول في حاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي والدفاعي وتريد ان تلبى الاحتياجات الضرورية لافراد مجتمعاتها وتريد ان ترفع من مستواها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي عبر خطط تنموية شاملة، فبحثت كثيرا في أسباب تخلفها وعدم لحاقها بركب الدول المتقدمة واتخذت في سبيل ذلك العديد من السياسات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة والتي إما ان تكون قد تبنتها الدول المتقدمة في فترات سابقة أوان تكون تطبيقا لبعض نظريات اقتصادياتها والمحصلة النهائية ان تلك السياسات لم تساعد على تحقيق الحد الادنى من أهدافها وطموحاتها.

فالتقنية اليوم لم تعد حكرا على الدول المتقدمة بالمفهوم السابق فهي متاحة في معظم المجالات ولجميع دول العالم «عدا التقنيات العسكرية» فالمفهوم الجديد لاحتكار التقنية اخذ منحى آخر تمثل في عرض التقنية على الدول النامية باسعار لا قدرة لها على تحملها ولا قدرة لاقتصادياتها على استيعابها الامر الذي جعل مفهوم احتكار التقنية أكثر تعقيدا في ضوء المتغيرات السابقة.

ويمكن ايجاز ما تقدم في الآتي:

- ان الدول المتقدمة والمالكة للتقنية تتعامل مع الدول النامية على إنها سوق للموارد الطبيعية تمد مؤسساتها وشركاتها الصناعية بمستلزمات الانتاج اللازمة لاستقرار معدلات نمو اقتصادياتها، أضف إلى أنها أسواق لتصريف الانتاج الفائض وبالتالي الدول النامية من منظورها ليست في حاجة إلى التقنية.

- ان النظام العالمي الجديد من خلال مؤسساته ومنظماته الدولية المهيمنة على الموارد المالية أولا وحركة الاقتصاد العالمي ثانيا يعمل على تكريس هذا الواقع خدمة لمصالح الدول المالكة للتقنية الامر الذي سيؤدي مستقبلا إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المحتاجة إليها.

فالصعوبات التي تواجه الدول النامية اليوم تكمن في ضرورة مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية وإعادة النظر في مجموع سياساتها الاقتصادية تأتي على رأسها السياسات المتعلقة بالتقنية والتأهيل والتدريب حيث ان السياسات السابقة في هذا المجال أتت بنتائج سلبية واستمرار العمل بهذه السياسات يمهد إلى اتساع الفجوة الاقتصادية مستقبلا ما لم تتخذ مجموعة من السياسات البديلة التي تتمشى مع التغيرات الاقتصادية الدولية وظروفها الاقتصادية وتكون على درجة عالية من الكفاءة.

أثر زيادة عرض النقد في نمو الناتج المحلي الإجمالي

دراسة تطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مثنى عبد الإله ناصر
د. منجد عبداللطيف أحمد
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تمهيد:

تصاعدت في الآونة الأخيرة دعوات المطالبة بكبح جماح تدفق عرض النقد وضرورة السيطرة عليه، على أساس إنه السبب الرئيس في تفاقم ظاهرة التضخم، وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية سواء كان على المستوى الداخلي «تدهور القوة الشرائية للعملة» أو المستوى الخارجي «سعر الصرف»، وما يرتبط بذلك من تدني المستوى المعيشي لشرائح واسعة في عموم طبقات المجتمع، مع ازدياد حدة التفاوت بين هذه الطبقات إلى الحد الأكثر خطورة، والمتمثل في بروز حالة ذوبان وانسلال ما يعرف بالطبقة الوسطى على وجه الخصوص وما تحتله هذه الطبقة من أهمية اجتماعية بالغة على أساس أنها اللحمة الأساسية لترابط الهيكل الاجتماعي لأي بلد.

وقد استغل فريق من الاقتصاديين حالة التذمر الواسع من هذه الضغوط التضخمية أن يعزو هذه الشرور إلى الدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي ، وما ارتبط بهذا الدور من عجز مزمن في الموازنات العامة والمموّل غالبا عن طريق الإصدار النقدي «التمويل بالعجز»، واستغلال الدولة لسلطاتها القانونية في منح قوة إبرائية للعملة المصدرة. وبهذا اقترن النشاط الاقتصادي للدولة بتدفق شرور اقتصادية واجتماعية في أغلب الأحيان. ولقد كان هذا منطلقاً أساسياً لتبرير وتدعيم حجج المطالبة بضرورة ضغط الإنفاق العام وتحجيم دور الدولة، مادام انهما يشكلان منابع لزيادة عرض النقد داخل الاقتصاد.

إن التحليل الوارد آنفا فيه جانب كبير من الحقيقة ولكن ليس كل الحقيقة، فهو يسلط الضوء على الوجه غير المحمود من أسلوب زيادة عرض النقد في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويهمل تأثيرا إيجابياً مهماً يمكن ان يمارسه هذا الأسلوب بشرط استخدامه بطريقة علمية سليمة تفترض توفر بيئة اقتصادية مناسبة تضمن نجاح فاعلية سياسة زيادة عرض النقد عندما تستدعي الحاجة لاستخدامها.

من هنا انطلق البحث في دراسة أثر زيادة عرض النقد في تحقيق نمو في الناتج

المحلي الإجمالي، وتحديد الشروط القانونية والكافية لضمان الوصول إلى نتائج إيجابية لهذه السياسة. وعند الشروع بنقطة الانطلاق كان لابدان يكون هذا من الفرضية التالية.

- فرضية البحث :

«إن الزيادة في عرض النقد تولدُ استجابة موجبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد قيد البحث».

وتوخياً للوصول إلى هدف البحث وإثبات فرضيته كان لابد من إجراء تطبيق عملي لاختبار صحة الفرضية، وقد تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها عينة للدراسة لبيان مدى استجابة الناتج المحلي الإجمالي للزيادة عندما يزداد عرض النقد في هذه الدولة ضمن فترة زمنية معينة (1981-2000).

وقبل الدخول في الجانب التطبيقي من البحث كان لابد من التعرض للإطار النظري والدراسات المرجعية المتعلقة بفرضية البحث.

أولاً : الإطار النظري:

يرى العديد من الاقتصاديين إن عرض النقد يشكل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج بالإضافة إلى عنصري العمل ورأس المال، أي أنهم يضيفون عنصر عرض النقد كعنصر أساسي في التأثير باتجاه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشار الاقتصادي هنري ثورنتن (Henry Thornton (1760-1815)) إلى إمكانية تأثر حجم الإنتاج بتغييرات كمية النقود في التداول من خلال مجرى الإنفاق النقدي.[1]

وقد ربط في تحليله بين الطلب ممثلا بعرض النقد من ناحية والإنتاج والأسعار من ناحية أخرى، لذا نراه داعياً إلى فكرة أن زيادة عرض النقد بإمكانها أن تقود إلى توظيف جميع العوامل الإنتاجية العاطلة (Idle Factors of production) وإحداث توسع في حجم الإنتاج دون ارتفاع الأسعار. أي أنه رفض فكرة وجود علاقة تناسبية حتمية بين تغييرات كمية النقود وحركات الأسعار، غير ان فرضية (Thornton) القائمة على أساس محدودية الموارد البشرية المتاحة حملته على الاستنتاج بأن حدوث توسع في مستوى الاستخدام المتولد نتيجة لزيادة المعروض النقدي سيؤول إلى ارتفاعات في الأسعار مادام هناك زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة.

وتأسيساً على ذلك يرى (Thornton) أن الاعتدال في إصدار النقود الورقية وحقن الاقتصاد ببعض الجرعات النقدية المعقولة سيكون لها تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي [2] أي إن (Thornton) تنبه إلى مسألة مهمة جداً وهي تحديد الدفعات النقدية اللازمة لتحفيز الناتج، أي ضرورة خضوع عملية الإصدار النقدي إلى ضوابط محددة بدفعات منتظمة.

وتبرز مرة أخرى أهمية كمية النقود في علاقتها مع الناتج المحلي الإجمالي في متطابقة النظرية الكمية للنقود لفيشر (Fisher) (1867-1947):

$$MV=PT$$

فقد أقر (Fisher) في متطابقته إن كمية النقود المقترن بسرعة تداول هذه النقود (MV)

لها تأثيراً مباشراً على قيمة المعاملات (PT) داخل الاقتصاد، والتي تعبر عن الجانب السلعي من المتطابقة والتي تشمل جميع السلع النهائية الجديدة [3].

ويلاحظ بأن (Fisher) قد أدخل متغيراً مهماً في متطابقة كمية النقود الجديدة والمباعة وهو سرعة تداول النقود (V) من هنا يتعين التفرقة بين كمية النقود في لحظة زمنية معينة والإنفاق النقدي خلال فترة من الزمن «السلسلة الزمنية»، حيث استطاع «أكلي» التعبير عن ذلك عندما اعتبر كمية النقود متغير رصيد أي خزين(Stock Variable) قابل للقياس والملاحظة في نقطة زمنية معينة، أي أنه لا ينطوي على أي بعد زمني، وان كمية النقود شأنها شأن رأس المال القومي أو الثروة القومية يتم التعبير عنها دون اعتبار للإطار أو المدى الزمني. أما الإنفاق النقدي فإنه يمثل متغيرا تدفقيا (Flow Variable) وذلك لأن النقود تمر عبر فترة من الزمن من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات، وهذا لا معنى له دون ربطه بمدى زمني معين[4]. ولهذا السبب تؤخذ سرعة تداول النقود بعين الاعتبار عند حساب كمية النقود المستعملة في تحقيق المبادلات. وما دام أن سرعة تداول النقود تعبّر عن الإنفاق النقدي، فهي إذن الإطار الزمني لكمية النقود. وهذا يقود إلى ضرورة اعتماد سلسلة زمنية لبيان أثر كمية النقود على المتغيرات الاقتصادية عند خضوع هذه العلاقة للبحث العلمي.

وأخذت العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي للإجمالي تأكيداً جديداً على يد كل من ليندال (Lindal) وميردال (Myrdal) وكينز (Keynes) عندما وضعوا الأساس النظري لما يعرف بنظرية العجز المنظم . [5]

وتتلخص الفكرة الأساسية لنظرية العجز المنظم بأنه - يتعين على الدولة (عندما يكون الاقتصاد دون مستوى العمالة الكاملة) أن تقوم بكل ما من شأنه زيادة الطلب الكلي الفعال للوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستخدام التام . ويرى أصحاب هذه النظرية إن الدولة تستطيع زيادة الطلب الكلي بواسطة عجز الميزانية ، ووسيلة الدول لتمويل هذا العجز هو الإصدار النقدي أي أنهم أعطوا أهمية خاصة للإصدار النقدي في زيادة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي . وترى نظرية العجز المنظم بأن التضخم الناتج عن زيادة عرض النقد هو تضخم نافع ومفيد طالما لم يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى الاستخدام التام ووجود طاقات إنتاجية معطلة لا ينقص تشغيلها سوى خلق طلب محفّز يضمن تحقيقه عجز الميزانية المموّل بالإصدار النقدي.

ويجدر التنويه إلى أن طروحات أصحاب نظرية العجز المنظم تنطبق إلى حد كبير في ظروف البلدان الصناعية المتقدمة، لما تتمتع به هياكلها الإنتاجية من مرونة كافية للاستجابة لمواجهة الطلب المحفز. وبذلك فأن نظرية العجز المنظم قد أوجدت التبرير الفلسفي لدحض فكرة المفهوم التقليدي لتوازن الميزانية العامة، والذي ينص على حيادية الميزانية العامة، وضرورة المحافظة على توازنها الحسابي بعيداً عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، مما يعطل الدور الوظيفي للمالية العامة.

ولكن السؤال المطروح هنا، هو إلى مدى يمكن أن تفسر نظرية العجز المنظم العلاقة بين حجم الميزانية والتضخم في البلدان النامية ذات الطاقات الإنتاجية المحدودة؟ وما هي قدرة هذه البلدان على توظيف عجز الميزانية الممول بالإصدار النقدي ليكون عنصراً إيجابياً في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي ؟

واستمرت الاطروحات النظرية التي تدعم إيجابية العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي

الإجمالي إبان بروز المدرسة النقدية بقيادة فريدمان (Friedman) . فقد أعطى هذا الاقتصادي أهمية خاصة للنقود بوصفها أحد الأشكال الرئيسة لثروة المجتمع، وهي تزود الأفراد بمنافع عديدة وتشكّل على مستوى الوحدة الإنتاجية مصدرا للسلع الرأسمالية والخدمات الإنتاجية، والتي باتحادها مع عناصر الإنتاج الأخرى يمكن توليد الناتج وتوزيعه[6] .

وبهذا تجسد تيار ما يعرف بنظرية الثروة التي تعد الكمية المعروضة من النقود جزءاً هاماً من ثروة المجتمع، وعنصراً هاماً من عناصر الانتاج أسوة بعنصري العمل ورأس المال، وان إنتاجية كل عنصر من العناصر المشار إليها هي موجبة بالنسبة للاقتصاد[7]

ولم يتوقف تحليل علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الإجمالي على الدراسات النظرية، بل اتسع ليشمل الدراسات التطبيقية التي تحلل هذه العلاقة. وهذا ما يمكن التعرض إليها في الفقرة اللاحقة.

ثانياً : الدراسات المرجعية التطبيقية :

هناك بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات في المنطلقات الافتراضية في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرين المشار إليهما، إلا أنها اختلفت في طبيعة الناتج التي توصلت إليه، وحسب طبيعة البيئة الاقتصادية للبلدان التي اعتمدت كعينة للدراسة.

ومن هذه الدراسات ما يلي :

1ـ دراسة كل من سيناى وستوكس (Sinai and Stoks) عام 1972 في الولايات المتحدة: وتوصلا إلى وجود علاقة إيجابية في تأثير زيادة عرض النقد على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة.

2ـ دراسة الاقتصادي «يو» (You) التي أجريت في كندا عام 1981: الذي استخدم دالة كوب ـ دوغلاس، واعتبر إن عرض النقد أحد عوامل الإنتاج في توصيف الدالة المشار إليها. وتوصل إلى الأثر الإيجابي لزيادة عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي.

3ـ دراسة ريتشارد ستارتز (Reichard Startz) التي نشرت في عام 1984 : وتناول فيها كل من الهند والباكستان كعينة للدراسة، وتوصل إلى إن مرونة الإنتاج بالنسبة لزيادة عرض النقد ضعيفة، فهي تتراوح بين (0.02%) و (1 %). وبهذا توصل إلى نتيجة مغايرة عما سبق من الدراسات الواردة آنفا، وقد يعزى هذا إلى اختلاف الظروف الاقتصادية في الدول عينة الدراسة.[8]

4ـ دراسة الباحث أحمد إبراهيم ملاوى المنشورة في عام 1990 : فقد قام الباحث باستخدام دالة كوب ـ دوغلاس وحاول أن يوصف عرض النقد كأحد عوامل الإنتاج وقياس أثره على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1968ـ1988).

توصل إلى ضعف درجة استجابة الناتج للزيادة في عرض النقد، فهي لم تتجاوز (0.0055%) إلا أنه توصل إلى إمكانية ان تعمل زيادة عرض النقد في توليد استجابة عالية للناتج في فترات الازدهار الاقتصادي حصراً، وان الاستجابة الضعيفة تبرز في فترات الركود الاقتصادي.[9]

واستنادا إلى الإطار النظري والدراسات المرجعية التطبيقية، أجرى الباحثان دراسة تطبيقية لبيان أثر زيادة عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن السلسلة الزمنية (1981ـ2000)، وكما يوضحه المحور الثالث من البحث.

ثالثا : الجانب التطبيقي :

يحاول البحث دراسة العلاقة بين النقد والناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتماداً على بيانات الفترة الزمنية (1981-2000) وعبر استخدام الدالة التالية :

$$GDP_t = aM_t^b . e^u$$

حيث أن :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي.
M = عرض النقد .
e = الأساس اللوغاريتمي الطبيعي.
a,b = معالم النموذج (Coding) حيث ان a هي المقطع الصادي وb هي مرونة الناتج المحلي الإجمالي النقدية.
u = حد الخطأ في التقدير.[10]
t = الزمن.

ونظراً لأن الزيادات في عرض النقد كمتغير مستقل تحتاج عادة لفترة من الزمن قد تتجاوز السنة لتأخذ مفعولها المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإنه يتطلب إدخال سلسلة عرض النقد المبطئة (M_{t-1}) كمتغير مستقل ثان فتصبح الدالة:

$$GDP_t = aM_t^b . M_{t-1}^c . e^u$$

وحتى يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية[11] (OLS) في التقدير، يجب تحويل الدالة الأسية السابقة إلى الشكل الخطي اللوغاريتمي المزدوج التالي :

$$\hat{In\ GDP}_t = Ina + bInM_t + C\ InM_{t-1} + U_t$$

عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1981 - 2000) وبالأسعار الثابتة (1)

السنوات	البيانات المجردة (مليار درهم)		البيانات بعد تحويل الدالة للشكل اللوغاريتمي			البيانات بعد تعديلها		
	الناتج المحلي الإجمالي GDP	عرض النقد M	ln GDP	عرض النقد M_t	عرض النقد بفترة ابطاء M_{t-1}	ln GDP*	M_t*	M_{t-1}*
1981	121.564	23.094	4.800	3.371		2.379	1.755	
1982	123.047	33.646	4.813	3.516	3.371	2.356	1.791	1.755
1983	115.634	36.642	4.750	3.593	3.516	2.287	1.794	1.791
1984	109.457	46.870	4.696	3.847	3.593	2.265	2.008	1.794
1985	109.457	49.887	4.696	3.910	3.847	2.293	1.941	2.008
1986	110.940	52.076	4.709	3.953	3.910	2.306	1.952	1.941
1987	117.611	54.940	4.767	4.006	3.953	2.357	1.983	1.952
1988	117.735	58.156	4.768	4.063	4.006	2.328	2.013	1.983
1989	117.611	63.188	4.767	4.146	4.063	2.327	2.067	2.013
1990	123.541	58.009	4.817	4.061	4.146	2.377	1.939	2.067
1991	123.541	66.444	4.817	4.196	4.061	2.352	2.118	1.939
1992	125.518	69.511	4.832	4.241	4.196	2.367	2.093	2.118
1993	110.128	68.414	4.072	4.226	4.241	2.229	2.055	2.093
1994	109.080	73.819	4.692	4.302	4.226	2.286	2.139	2.055
1995	114.064	81.362	4.737	4.310	4.302	2.336	2.108	2.139
1996	122.662	86.942	4.809	4.465	4.310	2.385	2.259	2.108
1997	133.220	94.805	4.892	4.552	4.465	2.431	2.267	2.259
1998	123.712	96.127	4.817	4.565	4.552	2.394	2.325	2.267
1999	147.235	117.334	4.992	4.765	4.565	2.512	2.331	2.352
2000	178.897	125.837	5.186	4.834	4.765	2.998	2.458	2.331

* على اعتبار إن سنة 1990 هي الأساس .

الجدول من إعداد الباحثين إعتماداً على أعداد مختلفة من :

1/ صندوق النقد العربي ـ الحسابات النقدية في الدول العربية .

2/ صندوق النقد العربي ـ النقد والإئتمان في الدول العربية .

وقبل تحليل النتائج التي تم التوصل إليها، هناك ملاحظتان هامتان تتعلق بالدالة اللوغاريتمية المزدوجة ينبغي الإشارة إليهما: (12)

الأولى: من مميزات الدالة اللوغاريتمية المزدوجة هي إن معالم الميل تمثل المرونات. وفي معادلتنا التقديرية فإن المعلمة b تمثل المرونة النقدية للناتج المحلي الإجمالي، بينما المعلمة C تمثل مرونة النقد المبطئة لهذا الناتج.

الثانية: يؤدي تقدير الدالة اللوغاريتمية المزدوجة المحولة باستخدام طريقة (OLS) إلى تقدير غير متحيز (Unbiased Estimate) لقيمتي المعلمتين c,b المقدرتين ، ولكن المعلمة a المقدرة «التي تساوي العدد المقابل للوغاريتم المعامل a» تكون مقداراً متحيزاً وحقيقة إن - a متحيزة - ليس لها تأثيراً كبيراً حيث ان الثابت لا يكون محل اهتمام أساسي.

مراحل تقدير معادلة انحدار

المرحلة الأولى / تقدير معادلة الانحدار :

بعد استخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (1981-2000) والموضحة في الجدول وتحويلها إلى بيانات لوغاريتمية ثم تطبيق طريقة (OLS) تم التوصل إلى المعادلة التقديرية التالية :-

$$\widehat{In\ GDP}_t = 4.492 + 0.0461\ In\ M_t + 0.0198\ In\ M_{t-1} + U_t \qquad R^2 = 0.373$$

$$(39.403)\ (0.960) \qquad (0.761)$$

تشير المعادلة بأن معلمة المقطع الصادي (a=4.492)، والمرونة النقدية للناتج المحلي الإجمالي ((b=0.0461 ، ومرونة النقد المبطئة للناتج المحلي الإجمالي (c=0.0198) أي إن العلاقة بين عرض النقد (Mt) وعرض النقد للسنة السابقة (Mt-1) كمتغيرين مستقلين من جهة، وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDPt) كمتغير تابع من الجهة الثانية هي علاقة طردية ضعيفة جداً، أي إن قيمتي b وc تفسران بأنه كلما زاد المعروض النقدي «مع افتراض ثبات العوامل الأخرى» سيؤثر ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة والسنة القادمة بصورة طفيفة جداً.

ولغرض اعتماد نتيجة هذه المعادلة تم إجراء عدة اختبارات إحصائية أساسية وهي :-

1- اختبارات معنوية المعالم:

ظهر إن تباين البواقي S^2 ، والأخطاء المعيارية S للمعالم المقدرة هي:-

$$_aS^2 = 0.013 \qquad _aS = 0.114$$

$$_bS^2 = 0.0023 \qquad _bS = 0.048$$

$$_cS^2 = 0.0007 \qquad _cS = 0.026$$

وبذلك أصبح بالإمكان استخدام توزيع t بدرجات حرية (Degrees OF Freedom) (n-k) أي (17=3-20) لاختبار المعنوية الإحصائية لكل من c,b,a

حيث إن :

$$t_a = \frac{a}{S_a} \quad 39.403$$

$$t_b = \frac{ba}{S_b} \quad 0.960$$

$$t_c = \frac{ca}{S_c} \quad 0.761$$

وبما إن كل من t_b و t_c المحتسبتان < $t = 2.898$ الجدولية «المأخوذة من الجداول الإحصائية» لدرجات حرية (17) وبمستوى معنوية (1%)، نستنتج بأن كلاً من قيمتي b و c غير معنويتين إحصائياً ولذلك فإن قيمتهما بعيدة عن الدقة بشكل كبير.

2ـ اختبار التحديد :

توصلت الدراسة إلى إن معامل التحديد (Determination Coefficient) هو $R = 0.373$ والذي يعني بأن معادلة الانحدار التقديرية توضح بأن حوالي (37%) فقط من التغير في الناتج المحلي الإجمالي تفسره التغيرات في المتغيرين المستقلين المأخوذين، أما الـ (63%) المتبقية تفسرها التغيرات في المتغيرات الأخرى «غير عرض النقد وعرض النقد المبطأ» والمتضمنة في حد الخطأ (u).

وعلى الرغم من وجود عوامل أخرى لها تأثير فعال في تغيرات الناتج المحلي الإجمالي لم يتم إدخالها في النموذج، فإن العامل الأكبر في تدني قيمة R^2 هو إن ابتعاد قيم b و c عن الدقة (كما تبين في اختبار t) أدى إلى ارتفاع مجموع مربعات البواقي (Σe^2) والذي ساهم بدوره في إنخفاض R^2 لأن:

$$R^2 = 1 - \frac{\Sigma e^2}{\Sigma y^2}$$

3ـ اختبار تحليل التباين:

جرى اختبار المعنوية للانحدار باستخدام اختبار تحليل التباين الثنائي (Two -Way Analysis of Variance) وذلك بحساب النسبة F بين التباين المفسر والتباين غير المفسر «أو تباين البواقي» وفقاً لما يلي :

$$F = \frac{\Sigma \hat{y}^2 / (k-1)}{\Sigma e i^2 / (n-k)} = 5.059$$

وبعد الرجوع إلى الجداول الإحصائية يتبين ان $F = 5.059$ المحتسبة < $F = 6.11$ الجدولية بمستوى معنوية (1%) ودرجات حرية (2,17) ، وهذا يعني إن العلاقة الإجمالية المقدرة بين عرض النقد المبطأ من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية علاقة غير معنوية.

4ـ اختبار الارتباط الذاتي :

يقصد بالارتباط الذاتي «الارتباط المتسلسل» هي الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في فترة زمنية على علاقة مع حد الخطأ في فترة زمنية أخرى سابقة أو لاحقة. وفي وجود الارتباط الذاتي فإن الخطأ المعياري لمعالم الانحدار المقدرة تكون متحيزة مما يؤدي إلى تقديرات بعيدة عن الدقة.

ويتم إجراء اختبار وجود علاقة الارتباط الذاتي من عدمها بالاستفادة من جدول ديربن - واتسون (Durbin and Watson) ومن القيمة الناتجة من الصيغة التالية:

$$D.W = \frac{\sum (e_t - e_{t-1})^2}{\sum e_t^2}$$

وكانت D.W المحتسبة هي d=0.976 ، وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية بمستوى معنوية (1%) مع k=2 ، n=20 يظهر بأن :

$$d_L = 0.86 < 0.976 < du = 1.27$$

وهذا معناه إن نتيجة هذا الاختبار غير حاسمة، مما يؤدي إلى اختبارات إحصائية غير صحيحة خصوصا في اختبار t .

ومما تقدم توضح المؤشرات والاختبارات الإحصائية التي أجريت على معادلة الانحدار التقديرية، بأن تقدير المعالم غير دقيق والعلاقة غير معنوية على الرغم من اقتراب قيم المعالم من منطقية تفسيرات النظرية الاقتصادية. وعليه ينبغي القيام بتعديل البيانات ثم إجراء عملية انحدار في ضوئها لتقدير المعالم مرة ثانية.

المرحلة الثانية / إعادة تقدير معادلة الانحدار :

لتعديل البيانات تم أولا إيجاد قيمة $(\hat{\rho})$ من خلال الصيغة:ـ

$$\hat{\rho} = \frac{\sum e_t . e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2} = 0.512$$

ثم حولت قيمة المشاهدات الأصلية «ما عدا المشاهدة الأولى من كل متغير» حسب المعادلات:ـ

$$\ln GDP_t^* = \ln GDP_t - \hat{\rho} . \ln GDP_{t-1}$$

$$\ln M_t^* = \ln M_t - \hat{\rho} . \ln M_{t-1}$$

$$\ln M_{t-1}^* = \ln M_{t-1} - \hat{\rho} . \ln M_{t-2}$$

حيث أن:

$\ln GDP^*_t$, $\ln M^*_t$, $\ln M^*_{t-1}$ هي المتغيرات المعدّلة. ولتجنب فقدان المشاهدة الأولى في عملية استخدام الفروق تم تطبيق القانون :ـ

$$\ln GDP^*_t = \ln GDP_t \sqrt{1-\hat{p}^2}$$

$$\ln M^*_t = \ln M_t \sqrt{1-\hat{p}^2}$$

$$\ln M^*_{t-1} = \ln M_{t-1} \sqrt{1-\hat{p}^2}$$

للمشاهدة الأولى المعدلة لكل من المتغيرين المستقلين والمتغير التابع وتكون البيانات كما في الأعمدة الثلاثة الأخيرة من الجدول.

وبعد استكمال تعديل البيانات، جرت عملية تقدير جديدة لمعالجة الانحدار بالطريقة السابقة نفسها (OLS) وكانت النتيجة كما يلي: ـ

$$\ln \hat{GDP}^*_t = \underset{(8.472)}{2.642} + \underset{(3.582)}{0.477} \ln M^*_t + \underset{(9.809)}{0.635} \ln M^*_{t-1} + U_t \qquad R^2 = 0.878$$

تشير المعلمات المقدرة (a=2.642)، (b=0.477)، (c=0.635) على الترتيب إلى المقطع الصادي، وإلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعرض النقد، وإلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعرض النقد المبطأ. ففيما يخص المقطع الصادي(a) فإن قيمته بالدالة اللوغاريتمية غير ذات معنى كما أشير سابقا. أما مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعرض النقد فهنا نوعان:

الأول: بالنسبة لعرض النقد لنفس الفترة (t) وهي (b=0.477).

الثاني: بالنسبة لعرض النقد المبطأ (t-1) وهي (c=0.635) .

وفي الحالتين نراهما موجبتين، أي أن العلاقة طردية بين كل من M_{t-1} ، M_t كمتغيرين مستقلين وبين GDP_t كمتغير تابع. وكذلك تشير قيمتا b وc المنخفضتين «اصغر من الواحد الصحيح» إلى ضعف استجابة الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات عرض النقد. ويعكس ضعف قيمة المرونة المحتسبة اتفاق البحث مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات عرض النقد في الدول النامية لا تتجاوز الواحد الصحيح.

ولغرض التأكد من أن تعديل البيانات قد حقق مبتغاه في التخلص من المشاكل الإحصائية أجريت الاختبارات الأساسية التالية ـ

1ـ اختبارات معنوية المعالم : ـ

أظهرت النتائج «كما في المرحلة الأولى من التقدير» انخفاض قيم تباين البواقي والأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة:

حيث أن :

$$S_a^2 = 0.091 \qquad S_a = 0.302$$
$$S_b^2 = 0.018 \qquad S_b = 0.133$$
$$S_c^2 = 0.004 \qquad S_c = 0.065$$

ولكن ارتفاع قيم المعالم في هذه المرحلة عما كانت عليه في المرحلة الاولى من التقدير أدى إلى ارتفاع قيم t المحتسبة للمعالم فأصبحت:

$$t = 8.748$$
$$t_b = 3.586$$
$$t_c = 9.769$$

وبمقارنة قيم t المحتسبة بدرجات حرية (17) وبمستوى معنوية (1%) يتضح بأن كلاً من t_a وt_b وt_c > t = 2.898 الجدولية، وهذه دلالة على أن قيم المعلمات معنوية إحصائياً.

2ـ اختبار التحديد :ـ

سجلت قيمة معامل التحديد R^2 بعد تعديل البيانات ارتفاعاً واضحاً حيث اصبحت $R^2 = 0.878$ بعد ان كانت (0.373) اي أنها اقتربت اكثر من الواحد الصحيح، وهذا يعني ان نقاط العينة ازدادت اقتراباً من خط الانحدار المقدر، مما سبب انخفاضاً في مجموع مربعات البواقي ($\sum e_i^2$) وبالتالي الحصول على إحصائية للمعالم أكثر دقة، مما يعطي ثقة أكبر للباحث في اعتماده للنموذج.

3ـ اختبار تحليل التباين :ـ

تؤكد F المحتسبة ـ التي تساوي (60.903) تفوقها على قيمة F الجدولية والتي تعادل (6.11) بدرجات حرية (2.17) وبمستوى معنوية (1%) على معنوية العلاقة الكلية قيد الدراسة، وخصوصاً بعد التأكد من انخفاض معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها مع البعض الآخر حيث إن ($r_{m_1, m_{i-1}} = 0.001$) ولهذا كان الارتفاع في قيمة مجموع مربع البواقي ($\sum e_i^2$).

4ـ اختبار الارتباط الذاتي :ـ

واخيراً فإن القيمة المحتسبة لمعامل ديرين ـ واتسون هي:

$du = 1.27 < D.W = 1.466$ بمستوى معنوية (1%) مع n=20، k=2 تثبت بأن النموذج تخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين مشاهدات المتغيرات المستقلة بعد تعديل البيانات، وبالتالي زاد من دقة النتائج التي تم التوصل إليها في المعادلة التقديرية.

وفي ضوء ذلك فإن انحدار التقديرية الثانية هي التي اعتمدها البحث، ومنها يمكن استخلاص النتائج التالية:

نتائج البحث :

من خلال مسار البحث في المحورين النظري والتطبيقي يمكن التوصل إلى نتائج معينة وبمستويين، الأول ذو طبيعة خاصة في الدولة عينة البحث، والمستوى الثاني ذو طبيعة عامة مستخلص من الآلية التي تحكم علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الإجمالي.

أولا: المستوى الخاص:

1ـ تفصح المعادلة التقديرية بوجود علاقة موجبة بين عرض النقد كمتغير مؤثر وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير متأثر في دولة الإمارات العربية المتحدة.وبذلك تأكدت فرضية البحث بأن عرض النقد يعد أحد المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2ـ انخفاض معاملي المرونة للناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ((b=0.477) ((c=0.635 وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة التي شملت البلدان النامية.

3ـ إن استجابة الناتج المحلي الاجمالي لتغيرات عرض النقد في السنوات السابقة (c=0.635) اكبر من استجابة تغيرات عرض النقد في نفس السنة (b=0.477) بتأثير التباطؤات الزمنية.

4ـ تتمتع السياسة النقدية في دولة الإمارات بقدر ملحوظ من العقلانية باتباعها أسلوب ضخ الدفعات النقدية المنتظمة والمتصاعدة بوتيرة مستقرة إلى حد ما، مما وفر أحد أهم الشروط لنجاح سياسة زيادة عرض النقد في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: المستوى العام:

في مجال المستوى العام من النتائج تعد زيادة عرض النقد أحد أهم أدوات تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يستلزم توفر شروط معينة وهي:

1ـ وجود طاقات إنتاجية مرنة تستطيع أن تستجيب للزيادة في عرض النقد دون أن تنعكس هذه الزيادة على المستوى العام للأسعار وتوليد الضغوط التضخمية «التي تبرز بشكل واضح في أغلب البلدان النامية».

2ـ انتظام الدفعات النقدية الموجهة داخل الاقتصاد وبفواصل زمنية تعطي الوقت الكافي للجهاز الإنتاجي كي يتسع لاستيعاب هذه الجرعات.

الهوامش :

1ـ عوض فاضل ـ «النقود والبنوك» ـ (دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990) ـ ص381

2ـ المصدر السابق ـ ص382 .

3-fisher,the ;purchasing power of Money (macmilian)

4ـ اكلي «الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات» ـ (ترجمة عطية سليمان، جامعة الموصل 1984) ص23 .

5ـ عادل أحمد حشيش ـ «أساسيات المالية العامة» ـ (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996) ص289 .

6ـ عبد المنعم السيد علي ـ «دراسات في النقود والنظرية النقدية» ـ (مطبعة العاني، بغداد

1971) ـ ص354 .

7-Edward shaw "financial deeping in Eecojomic development "(Oxford university press London 1973)pp.3-9.

أنظر كذلك:

Hong Nguyen ' money in the Aggregate production function '(journal of money credit and banking ' the Ohio state university 1986) pp142-144.

8ـ وردت هذه الدراسات لدى:

Richard Startz ,can money matter (jounal of moneytary Economics vol 13,no3. May 1984, Holand)

9ـ أحمد إبراهيم ملاوي ـ «العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأردن» ـ (مجلة البنوك في الأردن، المجلد التاسع، العدد الثامن، أ ب 1990) ـ ص(1754ـ1755).

10ـ حد الخطأ ((Error term: يقيس انحراف القيمة المشاهدة عن خط الانحدار التقديري، وتنشأ حدود الخطأ هذه بسبب:

أ ـ وجود عدة متغيرات أخرى مفسرة ذات تأثير على المتغير التابع ولكنها استبعدت العلاقة الخطية.

ب ـ أخطاء ممكنة في قياس العلاقة الخطية سواء كانت أخطاء بالبيانات أو أخطاء حسابية نتيجة للتقريب.

11ـ تعد طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) أسلوباً لتوفيق افضل تقدير لخط مستقيم مثل عينة مشاهدات Y ، X وهو يتضمن تصغير مجموع مربعات الخطأ $Min \ (Yi-Yi)^2$ ..... إلى أدنى حد ممكن.

12ـ دومينيك سالفاتور ـ «الإحصاء والاقتصاد السياسي» ـ سلسلة ملخصات شوم ـ ط3 الدار الدولية للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 1996 ـ ص 193 .

المصادر العربية :

1ـ أكلي ـ «الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات» ـ ترجمة عطية سليمان ـ جامعة الموصل 1984 .

2ـ دومينيك سالفاتور ـ «الإحصاء والاقتصاد القياسي» ـ سلسلة ملخصات شوم ـ ط3 ـ الدار الدولية للنشر والتوزيع ـ القاهرة 1996 .

3ـ عادل أحمد حشيش ـ «أساسيات المالية العامة» ـ «دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1996» .

4ـ عبد المنعم السيد علي ـ «دراسات في النقود النظرية النقدية» ـ (مطبعة العاني بغداد 1971) .

5ـ عوض فاضل إسماعيل ـ النقود والبنوك» ـ (دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد 1990) .

الدوريات :

1ـ أحمد إبراهيم ملاوي ـ «العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأردن» ـ مجلة البنوك في الأردن ـ المجلد التاسع، ع الثامن ، 1990 .
2ـ إصدارات صندوق النقد العربي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي ـ لسنوات مختلفة.

المصادر الاجنبية:

1-Edward shaw -"financial Deeping in Economic devoepment" (Oxford Univesity press ,London 1973)
2- fisher " the purching power of money " macmialian 1992
3-Hong Nguyen" money in the Aggregate production function "(journal of money credit and bankinng the ohio state university 1986)
Richard startz "can money matter" (journal of moneytary Econimics vol 13,no3.may 1984, Holand).

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية

د. محمد عامر الحمادي
عضو هيئة التدريس
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تمهيد:

يعد اعتماد الدول العربية على استيراد سلع غذائية أساسية بمعدلات كبيرة مستمرة ومتزايدة من الأمور الغير المرغوب فيها، حيث تعتبر الدول العربية بوصفها دول نامية أكثر تعرضاً من غيرها للتغيرات التي تنشأ من خلال الأسواق الدولية والتجارة الخارجية.

وقد نتج عن عدم الاستقرار الاقتصاد العالمي في نهاية السبعينيات واوائل الثمانينيات آثاراً اقتصادية غير مرغوب فيها بالنسبة للدول العربية كافة. وقد تمثل ذلك في تزايد عجز الميزان التجاري الإجمالي للدول العربية من نحو 10.5 مليار دولار في عام 1980 إلى نحو 17 مليار دولار في عام 1982، كما تراجعت الأهمية النسبية للصادرات العربية البينية من نحو 1.9٪ من إجمالي الصادرات العربية في عام 1973 إلى نحو 0.9٪ في عام 1982 . وفيما يتعلق بالصادرات من السلع الزراعية النسبية فقد تراجعت في نفس العامين من نحو 32٪ من إجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية إلى نحو 18.3٪ (2).

ويمكن أن تعزى تلك الأثار الاقتصادية إلى عاملين أولهما:-

ارتفاع نصيب التجارة الخارجية الإجمالية في الاقتصاد القومي للدول العربية.

ثانيهما: الانفتاح النسبي بدرجات مختلفة لاقتصاديات الدول العربية على السوق الدولية.

وفيما يتعلق بالوضع المستقبلي للتجارة الخارجية العربية فإن المتغيرات العالمية التي ظهرت في مجال التجارة الخارجية في الأونة الأخيرة كظهور التكتلات الاقتصادية سواء في آسيا أو في أفريقيا أو في أمريكا الجنوبية سوف تؤدى إلى أثار سلبية على التجارة الخارجية للسلع الزراعية تتمثل في انخفاض السعات السوقية المتاحة لتلك السلع في بعض الأسواق وذلك نتيجة لما يتوقع من شدة المنافسة في السوق العالمي في الوقت الذي لم تصل فيه بعض الدول العربية إلى انتهاج أسس ثابتة لصادراتها من السلع الزراعية بحيث تكون لها قوة المنافسة في السوق العالمي.

واستناداً لما سبق تبرز أهمية دراسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية ومحاولة الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض بتلك التجارة بما يواكب المتغيرات العالمية والعربية.

هدف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية من حيث مكوناتها، وكفاءتها وأثارها على اقتصاد كل من تلك الدول، وذلك باستخدام

بعض المؤشرات الاقتصادية والوقوف على مدى مساهمة تلك التجارة في تحقيق الأهداف المنوطة بها. وكذلك التعرف على معوقات التجارة البينية للسلع الزراعية بين الدول العربية حتى يتسنى الاستفادة بها في وضع السياسات العربية اللازمة للنهوض بتلك التجارة.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

استندت الدراسة إلى جانب استخدام أسلوب التحليل الوصفي إلى استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لتحقيق الأهداف البحثية ويمكن أن تتمثل تلك المؤشرات فيما يلي:

1ـ تقدير العجز أو الفائض في الميزان التجاري الزراعي لكل من الدول العربية.

2ـ تقدير نسبة تغطية الصادرات الزراعية للدول العربية لكل من وارداتها الزراعية، وكذلك إجمالي وارداتها كمؤشر لقياس كفاءة تلك التجارة.

3ـ تقدير الميل المتوسط لاستيراد إجمالي السلع بحساب النسبة المئوية لقيمة الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير الميل المتوسط لاستيراد السلع الزراعية بحساب النسبة المئوية لقيمة الواردات من السلع الزراعية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4ـ قياس درجة التبعية الاقتصادية لكل من الدول العربية من خلال تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية الإجمالية وذلك بحساب النسبة المئوية لمجموع قيمة إجمالي الصادرات والواردات إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير درجة الانفتاح للتجارة الخارجية للسلع الزراعية وذلك بحساب النسبة المئوية لمجموع قيمة الصادرات والواردات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5ـ تقدير العلاقة القياسية بين قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبين قيمة كل من قيمة الصادرات والواردات الزراعية لكل من الدول العربية: وقد استندت الدراسة في ذلك إلى استخدام أسلوب الإنحدار البسيط حيث أجرى تقدير تلك العلاقات بإستخدام كل من النموذج الخطي والنصف لوغاريتمي، واللوغاريتمي المزدوج، وقد اقتصر عرض النتائج على أفضل النماذج المقدرة من الوجهة الإحصائية والاقتصادية.

6ـ كما استندت الدراسة وهي بسبيل إيضاح تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية لكل من الدول العربية خلال الفترة (1985ـ2000) إلى تقدير الإتجاه العام الزمني لقيمة كل منهما وتحديد أفضل النماذج المقدرة من الوجهة الإحصائية والاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات والتقارير السنوية للبنك الدولي، ونشرات منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومختلف النشرات والدراسات التي لها علاقة بهذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

الميزان التجاري الإجمالي للدول العربية

للميزان التجاري أهمية في التبادل السلعي وبصفة خاصة في الدول المتخلفة حيث معظم الإيرادات والمدفوعات نتيجة للصادرات والواردات المنظورة وليست نتيجة لتبادل الخدمات أو لانتقال رؤوس الأموال والفوائد أي أنه يمكن القول إنه بزيادة درجة التخلف الاقتصادي تزداد أهمية بنود الميزان التجاري، بينما يزداد أهمية ميزان المدفوعات كلما تقدمت الدولة اقتصادياً (6).

وبحساب الميزان التجاري الإجمالي لكل من الدول العربية في متوسط الفترة (1985-2000) تبين إمكانية تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تضم مجموعة الدول التي حققت موازينها التجارية الإجمالية فائضاً خلال تلك الفترة وهي :

الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، ليبيا، وثانيهم مجموعة الدول التي اتسمت موازينها التجارية الإجمالية بين الفائض والعجز وهي تضم موريتانيا، الكويت، سوريا، البحرين.

أما المجموعة الثالثة من الدول العربية فقد اتسمت بعجز موازينها التجارية الإجمالية خلال نفس الفترة وتضم كل من: تونس، الأردن، جيبوتي، السودان، الصومال، لبنان، مصر، المغرب، العراق، اليمن (3).

والجدير بالذكر أن الإمارات قد تبوأت المرتبة الأولى بين مجموعة الدول التي حققت فائضاً في موازينها التجارية الإجمالية. حيث بلغت قيمة متوسط هذا الفائض خلال الفترة (1985-2000) نحو 17013.54 مليون دولار، يليها في الترتيب السعودية بنحو 14603.79 مليون دولار، ثم كل من ليبيا، قطر بنحو 6126.48 مليون دولار 990.05 مليون دولار لكل منهم على الترتيب. كما تبوأت مصر المرتبة الأولى بين مجموعة الدول ذات العجز في موازينها التجارية الإجمالية حيث بلغ هذا العجز بها خلال نفس الفترة نحو 6902.54 مليون دولار يليها لبنان والمغرب بنحو 3516.93، 44، 2606 مليون دولار. ويعزي العجز في الموازين التجارية الإجمالية في مجموعة الدول العربية ذات العجز إلى عجز موازينها التجارية الزراعية حيث ترتفع فيها نسبة مساهمة قيمة الصادرات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات فعلى سبيل المثال في الوقت الذي بلغت فيه تلك النسبة نحو 0.35٪ في ليبيا، ونحو 1.5% في السعودية، فإنها قد بلغت نحو 10% في مصر ونحو 20% في لبنان، 35% في المغرب وذلك خلال الفترة (1985-2000).

الميزان التجاري الزراعي للدول العربية

يتبين من استعراض بيانات الموازين التجارية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (1985-2000) أن جميع الدول العربية باستثناء كل من المغرب وموريتانيا قد اتسمت بعجز تلك الموازين. وقد تبين أن هذا العجز قد بلغ أقصاه فيما بين الدول العربية في كل من السعودية، مصر، الجزائر، الإمارات، ليبيا حيث بلغ نحو 3.9، 3، 2.7، 1.9، 1.3 مليار دولار في كل منهم على الترتيب وتأسيساً على البيانات السالفة الذكر وكذلك البيانات الواردة بالجدول رقم (1) تبين أنه باستثناء المغرب، موريتانيا فقد عجزت قيمة الصادرات الزراعية عن تغطية قيمة الواردات الزراعية ويعزى ذلك لعديد من العوامل لعل أهمها:

1- انخفاض إنتاجية كثير من المحاصيل الزراعية في الدول العربية عن معدلات نظيرتها العالمية (1).

2- ارتفاع معدلات الاستهلاك في الدول العربية لكثير من السلع الزراعية بالمقارنة بنظيرتها العالمية. فقد تبين على سبيل المثال أن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من القمح بلغ نحو 152 كيلو جرام بزيادة 36٪ عن نظيره العالمي.

كما بلغت اللحوم الحمراء نحو 16.5 كيلو جرام بزيادة 67% عن نظيره العالمي استناداً لبيانات عام 1999 (4).

3ـ دعم بعض الدول العربية لبعض السلع الغذائية الاستراتيجية التي تستوردها من الخارج بحيث تطرح لمستهلكيها بأسعار تقل عن أسعار استيرادها، وهذا مؤداه زيادة معدلات استهلاكها، ومن جانب آخر تراجع منتجيها عن التوسع في إنتاجها بالداخل لإنخفاض أسعارها (8).

4ـ عدم توفر التمويل اللازم لبعض الدول العربية الغير نفطية لتمويل المشاريع التي يمكن عن طريقها تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الأمر الذي أدى بتلك الدول إلى ارتباطها بالدول المتقدمة لتمويل تلك المشاريع وتمويل من وارداتها من بعض السلع بشروط ميسرة، وفي نفس الوقت تهتم الدول المتقدمة للتمويل في صورة معونات بشروط ميسرة في المقام الأول بتصدير فائض الغذاء لديها للمحافظة على أسعاره في الداخل والخارج أكثر من اهتمامها بتمويل المشروعات التي تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع في تلك الدول المستوردة لضمان استمرار تبعيتها إليها في وارداتها من تلك السلع الزراعية.

جدول رقم (1) يوضح نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الدول العربية في متوسط الفترة (1985-2000)

الدولة	صادرات زراعية / واردات زراعية	صادرات زراعية / إجمالي الصادرات	صادرات زراعية / واردات زراعية
الأردن	0.66	0.40	6.47
الإمارات	0.19	0.01	2.53
البحرين	0.07	0.007	1.17
تونس	0.89	0.17	33.10
الجزائر	0.02	0.007	11.70
جيبوتي	0.08	0.11	4.88
السعودية	0.12	0.01	6.36
السودان	0.83	0.86	43.98
سوريا	0.64	0.16	27.47
الصومال	0.55	0.62	—
العراق	0.03	0.008	25.75
عمان	0.25	0.03	8.75
قطر	0.26	0.03	0.99
الكويت	0.11	0.01	0.60
لبنان	0.20	0.20	8.14
ليبيا	0.03	0.003	6.92
مصر	0.13	0.09	18.13
المغرب	1.17	0.35	16.83
موريتانيا	1.44	0.42	28.61
اليمن	0.07	0.05	20.84

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية جميع الأعداد للسنوات 1985-2000 الخرطوم

5ـ تواجه صادرات الدول العربية صعوبات وعوائق في الأسواق الخارجية والمتمثلة في التقييد الكمي أو الموسمي أو المغالاة في الشروط والمواصفات للجودة وعناصر السلامة الصحية والبيئية.

الميل المتوسط للإستيراد في الدول العربية :

يوضح هذا المقياس درجة اعتماد الدولة على الاستيراد من العالم الخارجي أي درجة التبعية الاقتصادية . ويعبر عنه بنسبة قيمة الواردات إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويتبين من الجدول رقم (2) والذي يتضمن قيمة هذا المعامل لكل من الواردات الإجمالية، وكذلك للواردات الزراعية خلال متوسط الفترة (1995ـ1997)، أن كلا من تونس، عمان، البحرين، الأردن فقد اتسمت بارتفاع نسبة الميل المتوسط لاستيراد السلع بكافة أنواعها بالمقارنة بباقي الدول العربية حيث بلغ هذا المعامل نحو 1.10، 0.84، 0.76، 0.67، لكل منها على الترتيب. وهذا يعني أن قيمة الواردات الإجمالية للدول سالفة الذكر تمثل نسبة لا يستهان بها من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من السلع الزراعية يتبين من نفس الجدول ارتفاع معامل الميل المتوسط لاستيراد تلك السلع في كل من لبنان، جيبوتي، الأردن، موريتانيا، بالمقارنة بباقي الدول العربية حيث بلغ هذا المعامل في كل منها نحو 0.45، 0.20، 0.17، 0.16، 0.14 على الترتيب خلال نفس الفترة وبمقارنة الميل المتوسط لاستيراد السلع الزراعية في الدول العربية خلال متوسط الفترة (1995ـ1997) بنظيره عام 1985 يتبين تزايد هذا المعامل في كل من الإمارات، جيبوتي، الجزائر، قطر، بنحو 233% ، 150% ، 140%، 133%، 133% لكل منها على التوالي بينما اتسمت باقي الدول العربية بتراجع قيمة هذا المعامل خلال تلك الفترة.

درجة الانفتاح الاقتصادي:

وضح هذا المقياس نسبة قيمة الواردات والصادرات إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن درجة تعامل الدولة مع العالم الخارجي. واستناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (2) يتضح أن كلا من الإمارات، البحرين، الجزائر، قد استمت بتزايد درجة الانفتاح الاقتصادي لصادراتها ووارداتها من السلع الزراعية خلال الفترة (1995ـ1997) بالمقارنة بنظيرتها عام 1985 في الوقت الذي اتسمت فيه باقي الدول العربية بتراجع درجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي سواء بالنسبة للتجارة الخارجية من السلع الزراعية أو التجارة الخارجية الإجمالية..

تطور قيمة واردات السلع الزراعية في الدول العربية :

يتبين من النماذج الخطية لتقدير الإتجاه للعام الزمني لقيمة الواردات الزراعية في كل من الدول العربية خلال الفترة (1985ـ2000) والموضحة نتائج تقديرات معالمها بالجدول رقم (4) أن ايجابية معاملات الإنحدار المؤكدة إحصائياً عند المستويات الإحصائية المألوفة لكل من الأردن، الإمارات، تونس، موريتانيا، ليبيا، جيبوتي، تشير إلى تزايد قيمة الواردات الزراعية في كل منها بمعدل سنوي بلغ نحو 0.019، 0.008، 0.007، 0.113، 0.005، 0.09 مليون دولار لكل منها على التوالي، كما يشير إيجابية أو سلبية معاملات الإنحدار الغير مؤكدة إحصائياً لباقي الدول العربية.

تطور قيمة صادرات السلع الزراعية في الدول العربية:

يتبين من النماذج الخطية للإتجاه العام الزمني لقيمة صادرات السلع الزراعية في كل من الدول العربية خلال الفترة (1985-2000) والموضحة نتائج تقديرات معالمها في الجدول رقم (5) أن ايجابية معاملات الإنحدار المؤكدة إحصائياً تشير إلى تزايد قيمة الصادرات الزراعية في كل من الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، عمان، موريتانيا، اليمن، بمعدل سنوي بلغ نحو 0.015، 0.112، 0.013، 0.016، 0.113، 0.037، 0.09، 0.129 ، مليون دولار

جدول رقم (2) يوضح الميل المتوسط للاستيراد ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الدول العربية

الدولة	1985				1997 - 1995			
	إجمالي السلع		سلع زراعية		إجمالي السلع		سلع زراعية	
	الميل المتوسط للاستيراد	درجة الانفتاح	الميل المتوسط للاستيراد	درجة الانفتاح	الميل المتوسط للاستيراد	درجة الانفتاح	الميل المتوسط للاستيراد	درجة الانفتاح
الأردن	0.78	1.01	0.18	0.31	0.65	0.99	0.17	0.26
الإمارات	0.26	0.80	0.03	0.04	0.81	1.82	0.07	0.09
البحرين	0.65	1.23	0.06	0.06	0.73	1.54	0.08	0.09
تونس	0.38	0.62	0.08	0.13	0.49	0.84	0.07	0.13
الجزائر	0.18	0.37	0.05	0.05	0.20	0.50	0.07	0.08
جيبوتي	0.61	0.64	0.13	--	0.63	0.85	0.20	0.23
السعودية	0.25	0.55	0.04	0.04	0.20	0.57	0.04	0.04
السودان	0.12	0.19	0.08	0.14	0.19	0.28	0.06	0.14
سوريا	0.20	0.28	0.04	0.06	0.12	0.22	0.02	0.05
الصومال	--	--	--	--	--	--	--	--
العراق	0.20	0.39	0.04	0.04	0.02	--	0.04	--
عمان	0.31	0.82	0.05	0.05	0.30	0.61	0.04	0.05
قطر	0.19	0.71	0.03	0.05	0.35	0.72	0.04	0.05
الكويت	0.30	0.83	0.05	0.07	0.27	0.45	0.04	0.04
لبنان	2.44	2.97	0.66	0.80	0.54	0.60	0.45	0.46
ليبيا	0.26	0.69	0.05	0.05	0.21	0.45	0.03	0.03
مصر	0.22	0.30	0.11	0.13	0.21	0.27	0.04	0.05
المغرب	0.35	0.54	0.08	0.19	0.24	0.38	0.05	0.07
موريتانيا	0.39	1.01	0.17	0.44	0.32	0.82	0.16	0.42
اليمن	0.08	1.04	0.21	0.22	0.35	0.71	0.14	0.16

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، جميع الأعداد من 1985-2001 الخرطوم

على الترتيب وتشير إيجابية أو سلبية معاملات الإنحدار الغير مؤكدة إحصائياً لباقي الدول العربية والتي اتسمت بإنخفاض قيم معامل التحديد لكل منها إلى عدم معنوية تأثير الزيادة أو النقص في كل منها على قيمة صادرتها الزراعية.

أثر الصادرات الزراعية على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية :

بتقدير العلاقة بين كل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وقيمة الصادرات الزراعية كمتغير مستقل في كل من الدول العربية خلال الفترة (1985-2000) تبين من النماذج المقدرة وجود تأثير طردي للصادرات الزراعية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول العربية المدروسة ما عدا خمس دول وهي سوريا، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، إلا أن هذا التأثير لم يكن معنوياً إلا في كل من الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عمان، ويمكن أن تفسر عدم معنوية تأثير الصادرات الزراعية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول سالفة الذكر في ظل اتجاهين: أولهما كبر مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باعتبارها إحدى الدول النفطية، وثانيها تدهور أو ضعف التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية الغير نفطية سالفة الذكر.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي تبين وجود تأثير معنوي لصادراتها الزراعية على زيادة قيمة ناتجها المحلي الإجمالي وهي: تونس، السعودية، الإمارات، البحرين وقد أخذت العلاقة المقدرة لكل منها الصور التالية:

تونس:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 3777.37 + 11.951س ..... (1)

(7.329)

$\bar{ر}^2$ = 0.82

السعودية:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 60158.62 + 81.76س هـ ..... (2)

(5.068)

$\bar{ر}^2$ = 0.68

الإمارات:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 21190.97 + 28.94س هـ ..... (3)

(4.723)

$\bar{ر}^2$ = 0.65

البحرين:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 4055.43 + 19.96س هـ ..... (4)

(4.005)

$\bar{ر}^2$ = 0.57

حيث $\hat{ص}_{هـ}$ تشير إلى القيمة التقديرية لإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار في السنة هـ

س هـ تشير إلى قيمة الصادرات الزراعية بالمليون دولار في السنة هـ.

هـ = 1، 2، ..... ، 16 .

الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة وهي جميعها معنوية عند مستوى 0.05 وتبين من تقدير معامل المرونة للنماذج سالفة الذكر أنه بلغ نحو 0.57 للنموذج رقم (1)، 0.03 للنموذج رقم (2)، 0.06 للنموذج رقم (3)، 0.29 للنموذج رقم (4).

وهذا يعني أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 10% يترتب عليها زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس، السعودية، الإمارات، البحرين، بنسبة 5.7% ، 0.3% ، 0.6% ، 2.9% على الترتيب.

كما تعني قيمة معامل التحديد المقدرة بنحو 0.82 ، 0.68، 0.65، 0.57، 0.44 لكل من تونس، السعودية، الإمارات، البحرين، عمان، أن حوالي 82%، 68%، 65%، 57%، 44% من التغيرات بالزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول تعزى إلى التغيرات بالزيادة أو النقص في قيمة الصادرات الزراعية بها.

أثر الناتج المحلي الإجمالي على واردات السلع الزراعية في الدول العربية :

بتقدير العلاقة القياسية بين قيمة واردات السلع الزراعية في كل من الدول العربية كمتغير تابع، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، وذلك خلال الفترة (1985-2000) تبين من النماذج المقدرة وجود تأثير موجب لقيمة الناتج المحلي الإجمالي على قيمة الواردات الزراعية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عمان، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، إلا أنه قد تبين أن هذا التأثير كان معنوياً عند المستويات الاحتمالية المألوفة إحصائياً (0.01 ، 0.05) في كل من الإمارات، الأردن، موريتانيا، المغرب، وقد أخذت العلاقة المقدرة لكل منها الصورة التالية:

الإمارات:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 287,973 + 0,058س هـ ..... (1)

(12.154)

$\bar{ر}^2$ = 0.92

الأردن:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 201.75 + 0.123س هـ ..... (2)

(3.934)

$\bar{ر}^2$ = 0.56

موريتانيا:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 18.102 +0.140س هـ ..... (3)

(3.939)

$\bar{ر}^2$ = 0.56

المغرب:- $\hat{ص}_{هـ}$ = 337.412 + 0.032س هـ ..... (4)

(3.095)

ر = 0.44

حيث ص هـ تشير إلى القيمة التقديرية لواردات السلع الزراعية بالمليون دولار في السنة هـ

س هـ تشير إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار في السنة هـ.

هـ = 1، 2، ..... ، 16 .

الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة وهي جميعها معنوية عند المستوى الاحتمالية 0.01 , 0.05 .

وتبين من تقدير معامل المرونة للنماذج سالفة الذكر أنه بلغ نحو 0.65 للنموذج رقم (1)، 0.66 للنموذج رقم (2)، 0.63 للنموذج رقم (3)، 0.16 للنموذج رقم (4)، وهذا يعني أنه

بزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% يترتب عليها زيادة قيمة الواردات الزراعية بنسبة 6.5% ، 6.6% ، 6.3% ، 1.6% في كل من الإمارات، الأردن، موريتانيا، المغرب، على الترتيب.

الطلب على الواردات لأهم السلع الزراعية في الدول العربية :

الطلب على الوردات هو عبارة عن الفرق بين الكمية المطلوبة محلياً والعرض المحلي. وتشير نظريات التجارة الخارجية إلى إمكانية تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات عالمياً بنفس منطق تحقيق التوازن في السوق الداخلي. فالفائض في أي دولة ما ينبغي أن يتعادل أو يتم امتصاصه من دولة أخرى أو مجموعة أخرى نظراً لوجود طلب زائد على نفس السلعة (7).

ويمكن تقسيم الطلب على الواردات لأهم السلع الزراعية في الدول العربية في عام 2000ف إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي مجموعة محاصيل الحبوب، مجموعة محاصيل الخضر والفاكهة، مجموعة المنتجات الحيوانية والداجنة.

أولا: الطلب على واردات محاصيل الحبوب

يعتبر كل من القمح، والشعير ، الأرز، الذرة الشامية هي أهم محاصيل الحبوب في الدول العربية، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى تدنى نسبة الإكتفاء الذاتي في تلك المحاصيل بالمقارنة بباقي السلع الأخرى، التي تضمنتها الدراسة حيث بلغ في عام 2000ف نحو 49.98% للقمح ، 27.85 للشعير، 72.13 للذرة الشامية، وقد بلغ صافي واردات الدول العربية مجتمعة نحو 16.7 مليون طن من القمح، ونحو 8.1 مليون طن من الشعير ونحو 2.7 مليون طن من الذرة الشامية، ونحو 6.2 مليون طن من الأرز.

وتجدر الإشارة إلى أن واردات القمح في الدول العربية مجتمعة بلغت نحو 2.6 مليار دولار في عام 2000 تمثل بمفردها نحو 13.2٪ من إجمالي قيمة الواردات الخاصة بالدول العربية من السلع الزراعية. وتعتبر السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي حققت إكتفاء ذاتياً من القمح، وبلغ فائض التصدير بها نحو 1.7 مليون طن في عام 2000ف . وبلغ الطلب على واردات القمح في مصر أعلى نسبة له بين الدول العربية حيث بلغ نحو 29.2% من إجمالي واردات الدول العربية من القمح، تليها الجزائر بنسبة 24.7%.

وتعتبر مصر هي الدولة العربية التي حققت إكتفاء ذاتياً من الأرز بلغ فائض التصدير بها نحو 361.7 الف طن. ويتمثل الطلب على واردات الأرز في السعودية نحو 31.2٪ من إجمالي طلب الدول العربية، تليها الإمارات بنسبة 18.2%.

وأما الشعير والذرة وهما من المحاصيل التي تستخدم بصفة رئيسية في تغذية الحيوانات والدواجن فقد تبين عدم وجود أي فوائض منهمافي أي دولة عربية. ويمثل الطلب على واردات الشعير في السعودية بمفردها نحو 61.7% من نظيره لإجمالي الدول العربية. في حين يمثل الطلب على واردات الذرة الشامية في مصر 43.3% من نظيره لإجمالي الدول العربية، تليها في الترتيب الجزائر بنسبة 14.9%.

ثانياً: الطلب على واردات محاصيل الخضر والفاكهة :

تعتبر محاصيل البطاطس، الطماطم، البصل، البرتقال، العنب، التمر هي أهم محاصيل

الخضر والفاكهة في الدول العربية، وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، ووجود فوائض تصديرية على المستوى العربي لكل من الطماطم، البرتقال بلغت نحو 105.4 ألف طن، 120.8 ألف طن لكل منهم على الترتيب إستناداً لبيانات عام 2000ف. كما قاربت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل من العنب والتمر، والبطاطس، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في كل منها نحو 99% أي أنه يمكن القول إن مشكلة التجارة الخارجية للمحاصيل سالفة الذكر على المستوى العربي تعزى في جانب منها إلى إمكانية تنسيق التجارة البينية بين الدول العربية في تلك المحاصيل وقد بلغت الفوائض التصديرية من المحاصيل سالفة الذكر على المستوى القطري في عام 2000ف لمحصول الطماطم في كل من الأردن، سوريا، المغرب، نحو 192، 189.6 ، 87 ، ألف طن لكل منهم على الترتيب ويلغت بالنسبة لمحصول البرتقال في كل من المغرب، لبنان، مصر نحو 311.9، 95.8، 85.6 ألف طن على الترتيب. وتبوأ الطلب على واردات البطاطس في كل من مصر، السعودية المراتب الأولى بين نظيره على مستوى الدول العربية حيث بلغ نحو 691.27، 89 ألف طن في كل منهما على الترتيب وفيما يتعلق بالطلب على واردات باقي محاصيل الخضر والفاكهة سالفة الذكر فيما عدا التمر تبين أن السعودية تبوأت المرتبة الأولى بين الدول العربية في جميع تلك المحاصيل حيث بلغ الطلب على وارداتها من البرتقال نحو 282.8 ألف طن، 151.8 ألف طن من الطماطم.

ثالثاً : الطلب على وردات المنتجات الحيوانية والداجنة:-

تمثلت المنتجات الحيوانية التي تضمنتها هذه الدراسة على كل من اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض، والحيوانات الحية من الماعز والأغنام وقد تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء على مستوى العالم العربي قد بلغت نحو 99٪، للحوم البيضاء نحو 99٪، وللبيض نحو 99٪ كذلك 96٪ بالنسبة للحيوانات الحية من الماعز والأغنام وقد بلغ الطلب على الواردات من تلك المنتجات نحو 24.2 ألف طن من اللحوم الحمراء، كما بلغ نحو 9962 ألف رأس من الماعز والأغنام.

وقد تبين من الدراسة عدم وجود فوائض تصديرية من كل من اللحوم الحمراء والبيضاء في أي دولة عربية استناداً على بيانات عام 2000ف، في حين تبين وجود فوائض تصديرية من البيض في كل من السعودية، سوريا، لبنان نحو 11.24، 2.18، 1.32 الف طن في كل منها على الترتيب.

وتبوأ الطلب على وردات كل من اللحوم الحمراء والبيضاء في الإمارات، مصر، السعودية المراتب الأولى بين نظيره على مستوى الدول العربية حيث بلغ نحو 283.1 الف طن ، 150.9 الف طن ، 274.2 ألف طن ، 283.1 ألف طن، 150.9 ألف طن في كل منهما على الترتيب تمثل نحو 53.9٪ ، 46.8٪ ، 29.7 من مقدار نظيره على مستوى العالم العربي.

جدول رقم (03) يوضح إجمالي الطلب على أهم السلع الزراعية في الدول العربية بالألف طن خلال عام 2000ف

الوحـــدة	الإنتاج (1)	صافي التجارة الخارجية (واردات - صادرات) (2)	إجمالي الطلب (1)+(2)	الإكتفاء الذاتي %
محاصيل الحبوب :				
القـــمح	1674.5	16757.87	33505.37	49.98
الشـعـير	3128.5	8102.39	11230.89	27.85
الأرز	6368.1	280.13	6648.23	95.78
الذرة الشـامـيـة	7123.1	2751.7	9874.8	72.13
محاصيل الخضر والفاكهة :				
الـبـطـاطـس	700.1	95.60	7096.7	98.65
الطـمـاطم	14253.6	*(105.47-)	14148.13	100.74
الـبـصـل	2825.4	376.89	3202.29	88.23
الـبـرتقـال	7569.8	*(20.80-)	7549	100.27
الـعـنـب	3128.7	56.31	3185.01	98.23
التـمـر	4498.8	102.43	4601.23	97.77
الوحـــدة	**الإنتاج (1)**	**صافي التجارة الخارجية (واردات - صادرات) (2)**	**إجمالي الطلب (1)+(2)**	**الإكتفاء الذاتي %**
منتجات حيوانية ودواجن :				
اللحـوم الحـمـراء	3536.5	24.22	3560.72	99.31
اللحوم البـيـضـاء	2372.5	1.65	2374.15	99.93
الـبـيـض	1114.2	0.54	1114.74	99.95
حيوانات حية من الماعز والأغنام «بالألف رأس»	242750	9962.70	252712.7	96.05

* الأرقام بين القوسين تشير إلى تفوق الصادرات عن الواردات.

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلد رقم 21، الخرطوم ديسمبر 2001ف.

وتبوأ الطلب على وراداته البيض في الإمارات المرتبة الأولى بين باقي الدول العربية حيث بلغ نحو 22 ألف طن تمثل نحو 37.6٪ من نظيره على مستوى العالم العربي وذلك استناداً لبيانات عام 2000ف.

التجارة البينية للسلع الزراعية في الدول العربية :

لقد أصبحت الدول العربية من أكثر مناطق العالم استيراداً للغذاء خاصة مجموعة الحبوب والتي يعتبر القمح أهم وارداتها حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه في الدول العربية عام 2000ف نحو 49% لذا فإن تقليل الفجوة الغذائية العربية، ومن ثم تقليل حجم الواردات العربية يتطلب تنسيق السياسات الزراعية العربية خاصة فيما يتعلق بتسيير انسياب السلع بين الدول العربية وبعضها البعض، وتحقيق معدلات أفضل للتنمية الزراعية وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية للسلع الزراعية فقد تبين أن نسبتها لاتتجاوز 4% من إجمالي صادرات الدول العربية خلال عام 2000ف (5) . كما أن نسبة تلك التجارة في السلع التي حققت فيها الدول العربية اكتفاء ذاتيا وأتيح فائض تصديري منها قد اتسمت بالانخفاض الشديد حيث بلغت نسبتها من جملة الواردات العربية من تلك السلع نحو 4.4% للأسماك، ونحو 20% للفول السوداني، ونحو 25% للتمور نحو 45.4 % للسمسم، في حين بلغت تلك النسبة لباقي السلع التي لم تحقق فيها الدول العربية اكتفاء ذاتياً على مستوى الوطن العربي بل حققت الاكتفاء الذاتي منها على مستوى بعض الاقطار العربية فقط نحو 0.4% للحوم الحمراء، 1.4% للشعير، 1.8% للبصل، 2% للأرز، 21.7% للبطاطس، 22.7% للماعز والأغنام، 54.6٪ للطماطم. وذلك رغم انخفاض الأسعار التصديرية لغالبية تلك السلع في الدول العربية بالمقارنة بنظيراتها في الأسواق العالمية (5).

ويعزى ضعف التجارة العربية البينية للسلع الزراعية لوجود عديد من المعوقات لعل أهمها: (4):

1ـ ضعف وعدم تنوع هياكل الإنتاج وطاقاته بالقدر الذي يسمح بتوفير أنواع وكميات المنتجات التي تحتاجها كل من الدول العربية.

2ـ عدم استقرار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الكثير من الدول العربية.

3ـ غياب المعلومات عن الإمكانيات الزراعية المتاحة للتصدير وضعف المؤسسات الخاصة بالتسويق والترويج للمنتجات الزراعية.

4ـ غياب المؤسسات المتخصصة في ضمان ائتمان الصادرات وتمويلها في بعض الدول العربية.

5ـ المعوقات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس ومواعيد التسليم وطرق الدفع.

6ـ استخدام الدول العربية الحظر التجاري أسلوباً للضغط السياسي فيما بينها في كثير من المواقف.

جدول رقم (4) يوضح معالم النموذج الخطي للاتجاه الزمني لقيمة الواردات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (1985.2000)

البيان	ثابت النموذج	معامل الإنحدار	R^2	المعنوية الإحصائية
الأردن	-7.457	0.019	0.58	*
		(4.042)		
الإمارات	-5.964	0.008	0.98	*
		(25.176)		
البحرين	-2.200	0.029	0.47	*
		(3.245)		
تونس	1.788	0.007	0.48	*
		(3.307)		
الجزائر	-2.358	0.004	0.13	-
		(1.323)		
جيبوتي	-1.841	0.097	0.42	**
		(2.944)		
السعودية	-1.004	0.002	0.24	-
		(1.925)		
السودان	-1.365	0.021	0.15	-
		(1.454)		
سوريا	10.076	- 0.004	0.05	-
		(-809)		
الصومال	16.141	-0.095	0.44	-
		(-3.060)		
العراق	12.176	-0.004	0.78	-
		(-6.589)		

تابع جدول رقم (4) يوضح معالم النموذج الخطي للاتجاه الزمني لقيمة الواردات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (1985.2000)

البلد	ثابت النموذج	معامل الإنحدار	R^2	المعنوية الإحصائية
عمان	0.073	0.015	0.47	*
		(3.270)		
قطر	6.213	0.004	0.03	-
		(0.624)		
الكويت	6.535	9.867	0.007	-
		(0.291)		
لبنان	3.786	0.006	0.16	-
		(1.538)		
ليبيا	0.383	0.005	0.28	**
		(2.183)		
مصر	17.201	-0.003	0.59	-
		(-4.149)		
المغرب	-0.910	0.007	0.46	*
		(3.219)		**
موريتانيا	-8.506	0.113	0.43	-
		(2.014)		
اليمن	-10.736	0.025	0.25	-
		(-1.178)		

* معنوية عند المستوى الاحتمالي 99%

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 95%.

- غير معنوية

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية جميع الأعداد من (1985.2000)، الخرطوم.

جدول رقم (5) يوضح معالم النموذج الخطي للاتجاه الزمني لقيمة الصادرات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (1985-2000)

البلد	ثابت النموذج	معامل الإنحدار	R^2	المعنوية الإحصائية
الأردن	2.156	0.010	0.15	**
		(1.483)		*
الإمارات	0.592	0.015	0.78	*
		(6.607)		*
البحرين	4.821	0.427	0.66	*
		(4.801)		
تونس	-2.163	0.013	0.81	*
		(7.045)		
الجزائر	2.296	0.063	0.27	-
		(2.095)		
جيبوتي	8.002	-0.013	0.11	-
		(-1.243)		
السعودية	-1.994	0.016	0.87	*
		(8.801)		
السودان	2.462	0.014	0.21	-
		(1.793)		
سوريا	2.781	0.114	0.35	-
		(2.538)		
الصومال	14.352	-0.126	0.75	-
		(-6.016)		

تابع جدول رقم (5) يوضح معالم النموذج الخطي للاتجاه الزمني لقيمة الصادرات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (2000.1985)

البلد	ثابت النموذج	معامل الإنحدار	R^2	المعنوية الإحصائية
العراق	14.297	-0.665	0.38	-
		(-2.696)		
عمان	2.302	0.037	0.73	*
		(5.769)		
قطر	7.153	-0.004	0.002	-
		(0.084)		
الكويت	9.151	-0.014	0.08	-
		(-1.002)		
لبنان	7.621	-0.001	0.0004	-
		(-0.023)		
ليبيا	8.976	-0.033	0.02	-
		(-0.553)		
مصر	7.894	-7.963	0.002	-
		(-0.175)		
المغرب	10.518	-0.002	0.06	-
		(-0.945)		
موريتانيا	-12.807	0.099	0.55	*
		(3.816)		*
اليمن	0.0169	0.129	0.45	*
		(3.120)		

* معنوية عند المستوى الاحتمالي 99%

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 95%.

\- غير معنوية

المصدر: جمعت وحسبت من : جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصائات الزراعية جميع الأعداد من (2000.1985)، الخرطوم.

7ـ عدم وجود تكامل إنتاجي بين الدول العربية على أساس التخصص في الإنتاج الزراعي لبعض السلع وفقاً لمبدأ الميزة النسبية على أن يتم التبادل بينها على أساس التخصص وفقاً لتلك الميزة.

الموجز:

استهدفت الدراسة تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية من حيث مكوناتها، وكفاءتها، وأثارها على اقتصاد كل من تلك الدول، والتعرف على معوقات تجارة السلع الزراعية بين الدول العربية.

وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1ـ وجود عجز في موازين التجارة الزراعية للدول العربية بإستثناء كل من المغرب، وموريتانيا، وقد بلغ هذا العجز أقصاه في كل من السعودية، مصر، الجزائر، الإمارات، ليبيا، حيث بلغ في كل منهم 3.9، 3 ، 2.7، 1.9، 1.3 مليار دولار في كل منهم على الترتيب خلال فترة الدراسة.

2ـ ارتفاع معامل الميل المتوسط لإستيراد السلع الزراعية في كل من لبنان، جيبوتي، الأردن وموريتانيا بالمقارنة بباقي الدول العربية حيث بلغ هذا المعامل نحو 0.45، 0.20، 0.17، 0.16، 0.14 في كل منهما على الترتيب في متوسط الفترة (1995ـ1997).

3ـ تزايد قيمة واردات السلع الزراعية في الأردن، الإمارات، تونس، موريتانيا، ليبيا خلال فترة الدراسة بنحو 0.019، 0.008، 0.007، 0.113، 0.005، 0.09 مليون دولار لكل منها على التوالي.

4ـ وجود تأثير موجب معنوي عن المستويات المألوفة إحصائياً للصادرات الزراعية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإمارات، البحرين، تونس، السعودية دون غيرها من الدول العربية خلال فترة الدراسة وقد بلغ معامل المرونة المقدر من النماذج القياسية لتلك العلاقة نحو 0.06 للإمارات، 0.57 لتونس، 0.03 للسعودية، 0.29 للبحرين.

5ـ وجود تأثير موجب معنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي على قيمة الواردات من السلع الزراعية في كل من الإمارات، الأردن، موريتانيا، المغرب دون غيرها من الدول العربية وقد بلغ معامل المرونة المقدرة من النماذج القياسية لتلك العلاقة نحو 0.65 للإمارات، 0.66 للأردن، 0.63 لموريتانيا ، 0.16 للمغرب، خلال الفترة (1985ـ2000).

6ـ تبين خلال الدراسة أن زيادة حجم الواردات من السلع الزراعية في الدول العربية إنما يرجع إلى انخفاض معدلات زيادة الانتاج الزراعي في تلك الدول، وارتفاع معدلات استهلاك

الدول العربية من السلع الزراعية ودعم استهلاك بعض السلع الزراعية في الدول العربية.
عدم توفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية والتي يمكن عن طريقها تحقيق الاكتفاء الذاتي لعديد من السلع.

7- انخفاض نسبة التجارة البينية العربية للسلع الزراعية حيث لم تتجاوز 4٪ من إجمالي الصادرات العربية خلال عام 2000ف.

المراجع :

1- الاهرام الاقتصادي: الزراعة العربية بعد حرب الخليج، العدد 1239، أكتوبر 1992 .

2- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم (4) لسنة 1984، المجلد رقم (5) لسنة 1985، الخرطوم.

3- جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، جميع الأعداد للسنوات 1985- 2000، الخرطوم.

4- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، ديسمبر 1999، الخرطوم.

5- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 21، ديسمبر 2001 الخرطوم.

6- محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) صبحي تادرس قريصة (دكتور) النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار المعارف المصرية 1966 .

7- مصطفى محمد عز العربي (دكتور): النظرية البحتة في التجارة الخارجية الدار المصرية اللبنانية.

8- منيرة طه الحاذق (دكتورة)، مصطفى محمد السعدني (دكتور) العوامل المتعددة للاستهلاك المصري من القمح ودقيقه ، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية 1988 .

9- FAO , Production year book, 2000, Rome.

أثر المديونية العربية على الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول

لؤي الهادي محمد حواص

توطئة :

عندما سارت الدول العربية في طريق الاستدانة الوعر كانت تظن نفسها قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الأول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية المختلفة وطرفها الثاني هو سداد هذه الديون وفوائدها. لكن بعد مرور سنوات طويلة على السير في هذا الاتجاه وجدت نفسها في حيرة.. فلا هي حققت التنمية المطلوبة ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها الخارجية أو الداخلية حتى أصبح مجموع هذه الديون مجتمعة 560 مليار دولار يدفع للقسم الخارجي منها فقط كل عام 40 ملياراً.

وأمام العجز عن سداد الديون واستجابة لضغوط المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجأت الدول العربية إلى مزيد من الاستدانة أو إعادة جدولة ديونها وفقا لشروط الدائنين الجدد في نادي باريس، مما يثير تساؤلات عن مدى الحاجة إلى اللجوء لمثل هذه الإجراءات.

والأسباب التي دفعت الدول العربية إلى الاستدانة كثيرة، بعضها داخلية كالعجز في الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات الوطنية والركود الاقتصادي المحلي والعالمي وعبء المديونية الخانق، وهو الأمر الذي انعكس على معدلات النمو حيث وصلت في بعض الأقطار العربية إلى ما دون الصفر، وهددت قطاعات حيوية كقطاع الغذاء التي أحدثت به فجوة بلغت قيمتها حوالي 20 مليار دولار.

يضاف ذلك إلى ما يعانيه معظم العرب ـ باستثناء الدول النفطية الغنية ـ من تدن كبير في مستويات الدخول حتى أصبح دخل الفرد لا يكفي سد احتياجاته الأساسية من غذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية ومواصلات، وزادت نسب البطالة إلى أن وصلت إلى 20 و 50% من مجموع القوى العاملة البالغة 100 مليون نسمة.

وبعضها خارجية كالركود العالمي الحالي وانخفاض أسعار المواد الخام الأولية وارتفاع قيمة الفائدة وغيرها من الأسباب التي أصبحت مصطلحات شهيرة اليوم لكن التساؤل هنا .. هل كانت هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية سببا للاستدانة أم نتيجة لها؟ على أية حال وسواء أكانت سببا أم نتيجة فإن الدول العربية المدينة وجدت نفسها مضطرة إلى الرضوخ لـ شروط المؤسسات المالية المانحة سواء الدولية منها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يلزمان الدول المدينة باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية معينة. أو المؤسسات المالية العربية التي لم تكتف بإخضاع الدول العربية المقترضة للشروط نفسها التي يطلبها

صندوق النقد والبنك الدوليين فحسب وإنما أضافت إليها شروطها الخاصة والتي تحرص فيها عادة على ألا تتخذ الدول المقترضة مواقف سياسية تتعارض مع سياسات الدول الدائنة مما خلق معايير مختلفة في التعامل مع الدول العربية المقترضة كما حدث مع مصر وسوريا والأردن بعد حرب الخليج الثانية.

والآن بعد أن تعثرت الدول العربية المدينة في سداد أقساط ديونها وتراكمت فوائدها مما أثر في إرادتها السياسية، تثور تساؤلات عن أجدى الطرق للخروج من الأزمة، فهل يكون باللجوء إلى إعادة الجدولة عن طريق نادي باريس وتستجيب لشروطه كما استجابت من قبل لشروط مؤسسات التمويل الدولية والعربية حتى يعاد جدولة ديونها وتلتقط أنفاسها وتحاول ترتيب أوراقها من جديد، أم ربما يكون الحل في العمل على خلق استقرار تشريعي ودعم البنية التحتية وتحسين السياسات المالية لإيجاد مناخ صحي للاستثمار يشجع رؤوس الأموال العربية المهاجرة - والتي تقدر بما يتراوح بين 800 و2400 مليار دولار - على العودة إلى أوطانها حتى ولو كانت عودة جزئية.

ويبقى من الضروري استشراف آفاق المستقبل والتفكير في التخلص من مشكلة الديون وهو ما يحاول هذا الملف أن يلقي الضوء عليه بعد أن يستعرض جذور المشكلة ويتتبع تطوراتها.

الديون العربية الداخلية :

الدين العام الداخلي هو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، ويشمل هذا الإجمالي ديون 16 دولة عربية باستثناء العراق والسودان والصومال وموريتانيا، وذلك لعدم توفر بيانات عن الديون الداخلية لهذه الدول.

وقد بلغت المديونية العامة الداخلية القائمة في ذمة الدول العربية في نهاية عام 2000 حوالي 304 مليارات دولار، وارتفع هذا الدين عن حجمه في عام 1999 بمقدار 28.1 مليار دولار، أي أن وضع المديونية الداخلية للدول العربية شهد ارتفاعا نسبيا في عام 2000، فقد زاد حجم الدين الداخلي بنسبة 10.1% مقارنة بعام 1999 .

المديونية العامة الداخلية للدول العربية في عامي 1999-2000

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دولار)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1999	275.9	56.1
2000	304.0	55.7

نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

شهدت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا في عام 2000 بمقدار 0.4% مقارنة بعام 1999. ففي عام 2000 بلغت هذه النسبة 55.7% في حين كانت 56.1% في عام 1999. ويرجع ذلك إلى أن نسبة نمو الدين العام الداخلي كانت أقل من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 .

وإذا انتقلنا إلى المنظور الفردي للدول العربية نلاحظ أن هذه النسبة شهدت انخفاضا في عام 2000 ـ كما هو الحال في المنظور الكلي للدول العربية ـ مقارنة بعام 1995 في معظم الدول العربية التي سجلت فوائض في موازناتها العامة وارتفاعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ هذا الانخفاض أعلاه في الكويت بنسبة 12.8% واليمن بنسبة 11.0% وقطر بنسبة 9.2%. كما انخفضت في الدول التي شهدت تراجعا في عجز موازناتها العامة كالبحرين والجزائر وجيبوتي وعمان.

وسجلت هذه النسبة تزايدا في الأردن وتونس وسوريا والمغرب وبلغت ذورتها في لبنان بحوالي 7.2% مقارنة بعام 1999 لتبلغ هذه النسبة حوالي 109.3% في عام 2000 مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي.

الهيكل العام للدين الداخلي :

اتسم هيكل الدين العام الداخلي للدول العربية في عام 2000 بالاتجاه نحو زيادة حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول «كأذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية الأخرى» على حساب التسهيلات المصرفية والأدوات الأخرى. فزادت حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول بمقدار 0.9% في عام 2000 مقارنة بعام 1999، في حين انخفضت حصة التسهيلات المصرفية بمقدار 0.9% في عام 2000 مقارنة بعام 1999 .

الهيكل العام للمديونية الداخلية للدول العربية حسب الأدوات (%)

السنة	أذونات وسندات متنوعة	تسهيلات مصرفية
1999	43.3	56.7
2000	44.2	55.8

ويظهر هذا التوجه بوضوح في الأردن والسعودية ولبنان والمغرب واليمن، في حين تراجع في عمان وقطر ومصر، وظل الأمر ثابتا في باقي الدول العربية.

حصة القطاعات غير المصرفية

كما سجل هذا الهيكل ارتفاعا في حصة القطاعات غير المصرفية من أدوات الدين العام القابلة للتداول، فزادت هذه الحصة في اليمن بنحو 13.3% وفي الكويت بنحو 6.7% وفي الأردن بنحو 5.5% .

التطورات الاقتصادية العربية وتأثيرها في حجم الدين :

تمكنت الدول العربية التي حققت فائضا في موازناتها العامة في عام 2000 وهي السعودية وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن من الاستفادة من هذه الفوائض لتخفيف المديونيات.

أما الدول التي حققت عجزا في موازناتها العامة فقد عملت على تمويل هذا العجز عن طريق إصدار أدوات الدين العام القابلة للتداول في الأسواق المحلية كما هو الحال في الأردن والبحرين وتونس والجزائر وعمان ولبنان، أو الاقتراض من المصارف الوطنية مثل مصر، أو الاعتماد على عوائد الاستثمار الحكومية والسحب من الاحتياطات العامة كالإمارات، أو على مصادر التمويل المحلي التقليدية كسوريا وجيبوتي، كما لجأت لبنان وتونس إلى إصدار السندات الدولية - بالإضافة إلى إصدار أدوات الدين القابلة للتداول - فطرحت الأولى ستة إصدارات بقيمة 1825 مليون دولار، وطرحت الثانية إصدارا واحدا بقيمة 460 مليون دولار.

إدارة الدين العام الداخلي :

يحسب لمعظم الدول العربية اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين كفاءة إدارة الدين العام الداخلي بهدف تخفيف أعبائه.

فلبنان مثلا لجأت إلى زيادة حصة الديون بالعملات الأجنبية الأقل فائدة - السندات الدولية - والميل نحو القروض ذات الشروط الميسرة، والسعي إلى تحسين هيكل آجال الدين الداخلي للاستفادة من الهامش القائم بين أسعار الفائدة على فترات الاستحقاق المختلفة، والعمل على استحداث إدارة نشطة للدين العام وتفعيل السوق الثانوية لأدواته، وتفعيل سوق اتفاقيات إعادة الشراء، وتطوير آليات الحفظ والتسوية لأدوات الدين العام.

أما المغرب فقد عملت على تطوير أسواق أدوات الدين العام وتبني إجراءات لتطوير إدارة هذا الدين كتحسين آليات وضوابط عمليات الإصدار، وتجميع الإصدارات لتوسيع السوق، ووضع قواعد تنظم عمليات التداول في السوق الثانوية لهذه الأدوات، وتحسين كفاءة عمليات التسوية والحفظ المركزي لها.

وسارعت الأردن وتونس ومصر واليمن لاتخاذ إجراءات لتنشيط السوق الثانوية لأدوات الدين العام كإدخال وتطوير نظام القيود الدفترية والحفظ المركزي لعمليات تداول السندات الحكومية وتطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء.

الخاتمة :

من خلال استعراضنا لموقف المديونية الداخلية في الدول العربية في عام 2000 يمكننا استخلاص الآتي: مالت الدول العربية في عام 2000 إلى زيادة الاقتراض الداخلي وتقليل الاقتراض الخارجي، ويؤيد ذلك زيادة حجم الدين العام الداخلي للدول العربية بنسبة 10.1% مقارنة بعام 1999، في حين انخفض حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 4.9% في عام 2000 مقارنة بعام 1999 .

- هناك علاقة عكسية بين وضع التطورات الاقتصادية للدول العربية وموقف مديونياتها الداخلية، فظهر في عام 2000 أن الدول التي حققت فائضا في موازناتها العامة استطاعت

أن تخفف من عبء مديونياتها الداخلية عبر الاستفادة من هذه الفوائض، أما الدول التي حققت عجزا في موازناتها العامة فقد عملت على تمويل هذه العجوزات عبر الاقتراض الداخلي.

- اتسم هيكل الدين العام الداخلي للدول العربية في عام 2000 بالاتجاه نحو زيادة حصة القطاعات والتسهيلات غير المصرفية من إجمالي دينها العام الداخلي.

- الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لتحسين كفاءة إدارة دينها العام الداخلي كانت ضرورية، ولكنها ليست كافية لتخفيف عبء هذه الديون طالما بقيت العلاقة عكسية بين التطورات الاقتصادية للدول العربية وموقف مديونياتها الداخلية، فالعمل يجب أن يكون على محور إحداث نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة بما يسمح بسداد أعباء الديون الداخلية ويقلل من الاقتراض الداخلي، كما يجب تصحيح العلاقة العكسية بين التطورات الاقتصادية وموقف المديونية الداخلية عبر العمل على زيادة الصادرات غير النفطية بنسب كبيرة في إجمالي صادرات الدول العربية حتى تحرير اقتصاديات هذه الدول من تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي عليه.

الديون العربية الخارجية:

الدول العربية المدينة

لا تشمل الدول العربية المدينة سبع دول منتجة للنفط وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا، لأن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تعتبرها دولا مدينة من منظور الوضع الصافي للمديونية إذ أن الصعوبات المالية التي تمر بها هذه الدول مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية أكثر منها صعوبات جذرية في هياكلها الاقتصادية، كما أن هذه الدول تفضل الاقتراض المحلي نظرا لتوفر السيولة المحلية، ولكونه أقل حساسية من الاقتراض الخارجي.

الدين العام الخارجي

يشمل إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة الديون الطويلة والقصيرة الأجل من الجهات الرسمية والخاصة، وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

بين المصادر الوطنية والدولية

تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الاقتصادية التي تصدر عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمي للتنمية وصندوق النقد العربي، ولم يتم الاستعانة بالمصادر الوطنية إلا في مواضع قليلة لأن هذه المصادر لم تقدم إحصاءات مكتملة وكافية تساعد في استخلاص المؤشرات المتعلقة بديونها الخارجية.

كما تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات التي رصدت حجم الديون الخارجية لعام 2000 إذ لم تصدر حتى الآن هذه المؤسسات إحصاءات ترصد حجم هذه الديون لعام 2001 .

دلالة فترة الرصد :

رصد المحور مديونيات الدول العربية المقترضة في نهاية عامي 1995 و2000 بدلا من الاعتماد على رصد المديونيات في عام أو عامين كما جرت عليه العادة في التقارير الاقتصادية، وذلك بقصد الوقوف على الوضع الحقيقي للمديونية العربية ويسهم في استخراج مؤشرات دقيقة وليست وقتية لهذه المديونية. وسيحاول التقرير عرض مسألة الديون العربية الخارجية من خلال المحاور الاتية:

الدين العام الخارجي

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة في نهاية عام 2000 نحو 144 مليار دولار تقريبا، وانخفض إجمالي هذا الدين عن حجمه في عام 1995 بمقدار 15.5 مليار دولار تقريباً. أي أن وضع المديونية شهد تحسنا نسبيا في عام 2000 إذ انخفض حجم الدين الخارجي بنسبة 9.6٪ مقارنة بعام 1995 .

الدين العام الخارجي بين عامي 1995 و2000

الدولة	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	
الفترة الزمنية	1995	2000
الأردن	6299	6753
تونس	10923	11568
الجزائر	32781	25000
جيبوتي	165.3	400
السودان	17603	15938
سوريا	21318	21272
الصومال	2678	2555
عمان	3181.0	3555
لبنان	1332.4	6870.8
مصر	31776	27109
المغرب	22445	16372.1
موريتانيا	2320	1500
اليمن	6217	4935.3
المجموع الكلي	159138.7	143828.3

يتضح من الجدول التالي:

- أن خمس دول عربية قد سجلت زيادة في إجمالي ديونها الخارجية هي: الأردن وتونس وجيبوتي وعمان ولبنان.
- وبلغت هذه الزيادة 6.5 مليارات دولار (29.8%).
- كانت أدنى هذه الزيادات في تونس 645 مليون دولار (5.9%)، وأعلاها في لبنان 5.5 مليارات دولار (415%).

الدول العربية المقترضة التي زادت مديونياتها بين عامي 1995 و2000

الدولة	الزيادة (مليون دولار)	الزيادة (%)
الفترة الزمنية	1995	2000
الأردن	454.1	7.2
تونس	645	5.9
جيبوتي	134.7	50.7
عمان	374	11.7
لبنان	5538.4	415
المجموع الكلي	6565.7	29.8

أما بقية الدول العربية فسجلت انخفاضا في حجم مديونياتها بنحو 22.4 مليار دولار (16.3%) بلغ أعلاها في موريتانيا 820 مليون دولار (35.3%)، وأدناها في سوريا 460 مليون دولار (0.2%).

الدول العربية المقترضة التي انخفضت مديونياتها بين عامي 1995 و2000

الدولة / الفترة الزمنية	الانخفاض (مليون دولار) 1995	الانخفاض (%) 2000
الجزائر	7781	23.7
السودان	1665	9.4
سوريا	46	0.2
الصومال	123	4.5
مصر	4667	17.2
المغرب	6072.9	27
موريتانيا	820	35.3
اليمن	1281.7	20.6
الإجمالي	22456.6	16.3

إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

توضح نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبء المديونية الخارجية في الدول العربية المقترضة، وتشير إلى قدرة اقتصادياتها على تحمل اعباء هذا الدين، ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك.

ففي عام 2000 بلغت هذه النسبة 49.9% في حين كانت 73.3% في عام 1995 .

وبذلك حققت الدول العربية المقترضة نجاحا في انخفاض نسبة هذا المؤشر بنحو 23.4% عام 2000 مقارنة بما كانت عليه عام 1995 .

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
ما بين عامي 1995 و2000

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار		الدين العام الخارجي مليون دولار		نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		تغير نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي
السنوات	1995	2000	1995	2000	1995	2000	
الأردن	6733	8340	6299	6753.1	93.6	81.1	12.5 -
تونس	18050	19453	10923	11568	60.5	59.5	1.0 -
الجزائر	41240	53801	32781	25000	79.5	46.5	33.0 -
جيبوتي	491	549	265.3	400	54.1	72.9	18.8 +
السودان	9550	12836	17603	15938	184.3	124.2	60.1 -
سوريا	16617	18770	21318	21272	128.3	118.7	9.6 -
الصومال	121	121	2678	2555	2210.7	2109.2	101.5 -
عمان	13803	19773	3181	3555	23.0	18.0	5.0 -
لبنان	11122	16491	1332.4	6870.8	12.0	41.7	29.7 +
مصر	60159	95801	31776	27109	52.6	27.8	24.8 -
المغرب	33042	32904	22445	16372.1	68.0	49.8	18.2 -
موريتانيا	1059	986	2320	1500	219.7	152.1	67.6 -
اليمن	5111	8532	6217	4935.3	121.6	57.8	63.8 -
المجموع الكلي	217098	288357	159138.7	143828.3	73.3	49.9	23.4 -

يلاحظ من الجدول التالي:

- زيادة المؤشر في جيبوتي بمقدار 18.8% ولبنان بمقدار 29.7%
- وانخفض في بقية الدول العربية المقترضة.
- وبلغ ذروته في موريتانيا (67.6%).

وبالمقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة وفقا لمؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1995و2000، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأولى:

وتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا حيث تقل نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها عن 50 %.

- المجموعة الثانية:

وتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا حيث تتراوح نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها ما بين 50 و100%.

- المجموعة الثالثة:

وتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا نسبيا حيث تزيد فيها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 100%.

يتضح أن اداء هذه المجموعات الثلاث يشهد تحسنا في بعض مؤشرات عبء المديونية فيها، كما يلاحظ وجود تباين في بعض هذه المؤشرات في عامي 1995 و2000، وهنا أهم هذه الملاحظات :

- فبالنسبة لحجم الديون الخارجية يلاحظ أنه شهد انخفاضا متفاوتا في المجموعات الثلاث بنحو 12.608 مليار دولار و48 مليونا و2.531 مليار دولار على التوالي.
- وسجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا في المجموعات الثلاث بمقدار 21.3% و12.8% و32.7% على التوالي، كما انخفضت خدمة الدين في المجموعة الأولى بنحو 383 مليون دولار، وزادت في المجموعتين الثانية والثالثة بنحو 446 مليون دولار ،1.163 مليار دولار على التوالي.
- وسجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات في المجموعة الأولى انخفاضا بمقدار 6.2%، وارتفعت هذه النسبة في المجموعتين الثانية والثالثة بمقدار 0.9% و11.9% على التوالي.

خدمة الدين العام :

سجلت خدمة الدين العام - بما تشمله من سداد أقساط الديون الخارجية والفوائد التي تترتب عليها - في الدول العربية المقترضة عام 2000 نحو 13.7 مليار دولار محققا ارتفاعا مقارنة بعام 1995 بمقدار 1.2 مليار دولار وبنسبة 10.2% ففي الأردن على سبيل المثال انخفضت خدمة الدين بمقدار 169 مليون دولار، وفي مصر بمقدار 397 مليون دولار، وفي المغرب بمقدار 1.228 مليار دولار، وموريتانيا بمقدار مليوني دولار، في حين زادت هذه الخدمة في بقية الدول العربية المقترضة وبلغت ذروتها في سوريا بمقدار 975 مليون دولار.

يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول العربية المقترضة والتي تتحصل عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات، وبذلك يمكن أن تقف خدمة الدين عقبة أمام الحفاظ على هذه التدفقات التي تلجأ إليها الدول - مع وسائل أخرى - في وقت الأزمات.

كما أنها تعمل على تحسين سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار اقتصادياتها ويعمل على جلب رؤوس الأموال إليها.

وإذا نظرنا إلى هذا المؤشر في الدول العربية المقترضة نلاحظ أنه في عام 2000 حقق 15.6% مسجلا انخفاضا عن عام 1995 بمقدار 2.5%.

نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات في عامي 1995و2000

الدولة	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات (%)		مقدار التغير في النسبة بين عامي 1995و2000
الفترة الزمنية	1995	2000	
الأردن	14.4	15.0	0.6 +
تونس	19.6	21.6	2.0 +
الجزائر	32.6	24.7	7.9 -
جيبوتي	7.6	7.5	0.1 -
السودان	2.5	11.4	8.9 +
سوريا	2.5	16.3	13.8 +
الصومال	0.0	28.7	0.0
عمان	7.2	2.7	4.5 -
لبنان	11.7	19.1	7.4 +
مصر	13.7	8.6	5.1 -
المغرب	30.0	23.1	6.9 -
موريتانيا	20.0	23.0	3.0 +
اليمن	2.8	5.3	2.5 +
المجموع الكلي	18.1	15.6	2.5 -

ووفقا للجدول نلاحظ التالي:

- ارتفعت هذه النسبة في الأردن بمقدار 0.6%، وفي تونس بمقدار 2.0%، وفي السودان بمقدار 8.9%، وفي سوريا بمقدار 13.8%، وفي لبنان بمقدار 7.4%، وفي موريتانيا بمقدار 3.0%، وفي اليمن بمقدار 2.5%.
- انخفضت هذه النسبة في باقي الدول العربية المقترضة.
- وبلغت ذروتها في الجزائر بمقدار 7.9%

الخاتمة :

مما سبق يلاحظ أن إجمالي حجم الدين العام الخارجي بالنسبة للدول العربية المقترضة ككل انخفض في نهاية عام 2000 بنحو 15.5 مليار دولار مقارنة بعام 1995 .

وتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي وإجمالي صادرات السلع والخدمات في الدول العربية ومنها الدول المقترضة ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية:

- برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي اتبعتها هذه الدول وكان لها الأثر الإيجابي في استقرارها الاقتصادي الذي حفز جانب العرض من السلع والخدمات وساعد على ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها .
- ارتفاع أسعار النفط العالمية وكميات تصديره من هذه الدول.
- ارتفاع قيمة الدولار الذي تسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى.
- أثرت هذه العوامل إيجابيا في مؤشرات قياس عبء المديونية الأخرى - فيها عدا مؤشر خدمة الدين - إذ انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23.4% في عام 2000 مقارنة بعام 1995، كما انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات بمقدار 2.5% في عام 2000 مقارنة بعام 1995 .
- لم يكن هناك اختلافاً في المنظور الفردي عن المنظور الكلي للدول العربية المقترضة، فتأثرت الدول العربية بالعوامل التي سبقت الإشارة إليها، فارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية المقترضة في حين انخفض في المغرب وموريتانيا.
- أرتفعت القيمة الإجمالية للصادرات العربية ومنها صادرات الدول المقترضة التي يسهم قطاع النفط بنسب مؤثرة في ناتجها المحلي الإجمالي، فتوضح البيانات أن الصادرات السلعية في الدول العربية المقترضة المصدرة للنفط ارتفعت في الجزائر بحوالي 76٪ وفي اليمن بحوالي 65.2% وفي سوريا بحوالي 35.2% وفي مصر بحوالي 34.8% وبلغت ذروتها في السودان بحوالي 132% بسبب بدئه في تصدير النفط في عام 1999 والذي تزايد في عام 2000، فحقق الميزان التجاري للسودان فائضا وصف بأنه الأول من نوعه منذ أكثر من عقدين، وذلك رغم تراجع الصادرات غير النفطية فيه بسبب الحظر الذي كان مفروضا على صادراته من الثروة الحيوانية في عدد من الأسواق المجاورة.
- اتسم في المقابل أداء الصادرات السلعية في الأردن ولبنان بالنمو المحدود، كما حدث تراجع في القيمة الإجمالية بالدولار لصادرات تونس والمغرب رغم أن قيمة هذه الصادرات بالدينار التونسي والدرهم المغربي ارتفعت بنسبة 15% و7% على التوالي في عام 2000، ويرجع ذلك إلى تأثر صادرات البلدين بانخفاض اليورو مقابل الدولار إذ يتجه جزء كبير منها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لموريتانيا وجيبوتي فقد تواصل فيهما ارتفاع قيمة

الصادرات في عام 2000 في ظل جهودهما الإصلاحية.

- انخفض حجم الديون الخارجية في ثماني دول عربية مقترضة بنحو 22.5 مليار دولار تقريبا، في حين ارتفع حجم هذه الديون في دول عربية مقترضة بنحو 6.5 مليارات دولار تقريبا.

- تحسنت مؤشرات قياس عبء المديونية في العدد الأكبر من الدول العربية فيما عدا مؤشر خدمة الدين العام الذي شهد ارتفاعا في غالبية هذه الدول.

فقد استطاعت الأردن ومصر والمغرب وموريتانيا فقط خفض خدمة ديونها العامة، في حين ارتفعت هذه الخدمة في باقي الدول العربية المقترضة.

ويرجع ذلك إلى أن أعباء الديون الخارجية لهذه الدول ارتفعت بنسب تفوق نسبة الزيادة في القيمة الإجمالية لصادراتها.

يمكن القول إن تصنيف الدول العربية المقترضة إلى مجموعات وفقا لمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أظهر التباين بين هذه الدول من حيث حجم وطبيعة مشكلة المديونية ومستويات النمو الاقتصادي بها لذا فإن مشكلة الدين العام الخارجي التي تعاني منها هذه الدول لا تتطلب اتخاذ سياسات ذات صبغة واحدة، بل يجب اتخاذ سياسات تتناسب مع طبيعة المشكلة في كل دولة عربية على حدة.

الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982 .

خلاصة :

نخلص مما سبق إلى أن أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول، وهي حقيقة أكدتها التقارير الاقتصادية الدولية والدراسات القطرية الخاصة بتحليل أوضاع هذه الدول.

فالتوجهات الاقتصادية لأي أمة يجب أن تكون نابعة من التوجهات الكبرى لمنهجها الحضاري وأن تستمد منهجها الاقتصادي من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يخصها.

إضافة إلى هذا السبب المركزي تضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية عملت على تفاقم الأزمة، فعلى المستوى الداخلي أدى سوء توظيف الأموال المقترضة وتهريبها والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تفاقم الأزمة.

أما على المستوى الخارجي فتتمثل أهم أسباب المديونية في ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية مثل النفط الخام التي يعتبر أهم صادرات الدول النامية عموما - ومنها الدول العربية - إضافة إلى التضخم الركودي.

غير أنه يجب أن نشير إلى أن أزمة الديون الخارجية يجب ألا نحصرها ونتصورها بأنها مجرد مشكلة سيولة دولية، فهي ذات علاقة وثيقة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي

السائد في تلك البلدان.

فهل تستغل هذه الأموال المقترضة في تمويل الاستهلاك التجاري أم الاستثمار؟ وما معايير الاستفادة من القروض الخارجية؟ وهل يمكن أن تسهم في تحقيق التمويل الذاتي في المستقبل.

وأخيراً فإن الحل بشكل عام لمشكلة الديون العربية وعبؤها على إقتصاديات هذه الدول يكمن في العمل على خلق إستقرار تشريعي ودعم البنية التحتية وتحسين السياسات المالية لخلق البيئة الملائمة للاستثمار والتي من شأنها أن تعيد رؤوس الأموال العربية المهاجرة لمواطنها العربية الأصلية هذا من جانب أما فيما يتعلق بجزئية الدين الداخلي فإنه يجب العمل على إجراءات من شأنها تحسين كفاءة إدارة الدين العام الداخلي بالشكل الذي يخفف من أعبائه على محاور الاقتصاد في هذه الدول ويبقى هذا الحل منعطفاً ايديولوجيا من وجهة نظر سياسية ورؤية نظرية صعبة الاتفاق مع الواقع العملي طالما لم يقتنع به أصحاب القرار الاقتصادي على الساحة العربية.

الاستثمارات العربية في الخارج :

بينما تبلغ ديون العالم العربي حوالي 560 مليار دولار ما بين خارجية وداخلية تتراوح الاستثمارات العربية في الخارج ما بين 800 و2400 مليار دولار، الأمر الذي يثير أكثر من علامة استفهام: لماذا هاجرت هذه الأموال؟ وكيف يمكن استعادتها؟ وما مستقبلها خاصة بعد أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها؟

حجم الاستثمارات الخارجية :

المعلومات الدقيقة عن حجم الاستثمارات العربية بالخارج غير متوفرة شأنها شأن الكثير من المعلومات الأساسية عن جوانب هامة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، وذلك لسبب جوهري هو أن لا أحد في العالم العربي يهتم بتكوين قواعد معلومات أو إحصائيات دقيقة ومنتظمة في هذه الموضوعات.

والاستثمارات العربية بالخارج ليست استثناء من هذا . فكل ما ذكر من أرقام حول هذا الموضوع المهم لا يعدو أن يكون تقديرات باحثين ومحلّلين اقتصاديين وبعض المراكز والمؤسسات الاقتصادية، أهمها وأدقها صندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ومع ذلك فحتى هذه المؤسسات تكاد لا تتفق على رقم تقريبي لحجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، إذ تقدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ما بين 800 و1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية بـ 2400 مليار. والسبب الجوهري في هذا التباين - إضافة إلى غياب قواعد المعلومات الدقيقة في حياتنا العربية بصفة عامة - هو طبيعة هذه الاستثمارات نفسها التي يحرص معظم أصحابها على إضفاء طابع السرية عليها، وطبيعة النظام المصرفي العالمي، إضافة إلى طابع السيولة الذي يغلب على معظم هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها كتلك التي تتم في الأسهم والسندات في البورصات العالمية.

أنواع الاستثمارات :

معظم الاستثمارات العربية في الخارج هي استثمارات خاصة أي يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية وبخاصة الحكومات الخليجية التي تحاول استثمار العوائد الضخمة للنفط والغاز في أسواق المال الأجنبية.

وتتوزع هذه الأموال ما بين استثمارات مباشرة متنوعة في العقارات والأراضي والشركات التجارية والمشاريع السياحية وغيرها، وأخرى غير مباشرة في الأسهم والسندات.

أهميتها :

يحتاج الاقتصاد العربي إلى الأموال العربية المهاجرة بشدة أو على أقل تقدير إلى بعضها. فالدول العربية تدخل ضمن أقل دول العالم جذبا للاستثمارات وتدخل أيضاً ضمن أكثر الدول طردا لها.

فوفقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية في تقريره الصادر عام 2000 بلغ أعلى معدل للتدفق الاستثماري الأجنبي المباشر في الدول العربية 9.5 مليارات دولار بنسبة لا تتجاوز 1٪ «معظمها في مجال النفط» من إجمالي الاستثمارات العالمية التي تقدر بـ 865 مليار دولار، 4.2% من جملة الاستثمارات العالمية في الدول النامية والبالغة 207 مليارات دولار. وفي المقابل استقطبت الصين وحدها في العام نفسه حوالي 70 مليار دولار.

ولذا كان العمل على استقطاب تلك الاستثمارات أو على الأقل استعادة بعضها كفيلا بتحسين صورة الاقتصاد العربي المشوهة التي يكفي للدلالة عليها أن نشير فقط إلى الحقائق الاقتصادية التالية استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001:

- بلغت الفجوة الغذائية العربية 20 مليار دولار طبقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 2001 وتزداد تبعا للمصدر نفسه بواقع 3% سنويا.
- وصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 18 مليون نسمة من مجموع القوى العاملة البالغة 98 مليون نسمة ومن جملة السكان الذين بلغوا 280 مليون نسمة عام 2001 .
- يعيش حوالي 62 مليون عربي أي ما نسبته 22% من جملة السكان على دولار واحد فقط في اليوم.
- ويعيش 145 مليون عربي أي قرابة 52% من تعداد السكان العرب، على دخل يومي يتراوح ما بين 2و5 دولارات.
- يعيش الملايين من العرب تحت خط الفقر كما يظهر من الجدول التالي:

الدولة	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر
موريتانيا	%57
اليمن	%27
مصر والجزائر	%23
المغرب	%19
الأردن	%12
تونس	%6
دول الخليج الست	أقل من 1%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001

جغرافيا الاستثمارات

تتركز معظم الاستثمارات العربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي أوروبا تحتل سويسرا وبريطانيا وفرنسا المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة لهذه الاستثمارات، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك. كما توجد استثمارات عربية قليلة في اسيا وبخاصة في ماليزيا وسنغافورة. والأسباب التي جعلت هذه الدول جاذبة للاستثمارات العربية كثيرة: أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تتمتع بهما، إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي لديها - وبالاخص سويسرا - والذي يتمتع بنظام السرية وهو ما يروق لبعض المستثمرين العرب.

ومن غير المعلوم على وجه الدقة حجم الاستثمارات العربية في كل بلد أجنبي على حدة، وذلك لأن حجم هذه الاستثمارات كلها أساسا غير معروف. إلا أن تقريرا اقتصاديا صادرا عن مركز دراسات الخليج عام 2001 قدر الأموال المهاجرة لدول الخليج وحدها إلى دول الاتحاد الأوروبي فقط بـ 365 مليار دولار و365 مليار دولار أخرى في بقية دول وتجمعات العالم الاقتصادية الأخرى. أما بقية الاستثمارات من بقية الدول العربية ففير معروف على وجه التحديد.

واقع الاستثمارات العربية - العربية:

في الوقت الذي تتدفق فيه رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الخارج (800-2400 مليار دولار) نجد أن الاستثمارات العربية المشتركة شحيحة للغاية لعدة أسباب منها:

- افتقاد الاستقرار التشريعي:

يعيش العالم العربي في حالة من التخبط التشريعي وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي

في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال توجد في العالم العربي دول تحد من حرية نقل أرباح المستثمر وتطالبه بتدويرها داخل البلد الذي يستثمر فيه. وهناك من تضع قيودا على رغبة المستثمر في حال تصفية مشروعه للخروج من البلد. هذا إضافة إلى البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار حتى الحصول على الموافقة الرسمية، وفي كل خطوة من هذه الخطوات عليه أن يدفع رشاوي وإلا تعطلت أعماله، وهي على كل حال تتعطل وتتأخر ويضيع فيها وقتا كبيرا مما يؤثر على العائد الاقتصادي للمشروع.

إذا منحت إحدى الدول العربية على سبيل المثال إعفاء ضريبيا مدته خمس سنوات على المشاريع الاستثمارية في منطقة ما، فإن المستثمر يقضي من هذه المدة ثلاث سنوات على الأقل لاستخراج التصاريح والأذونات المطلوبة. كل هذا لا يزال يحدث رغم أن العديد من الدول طورت قوانين وإجراءات الاستثمار بها لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب.

ـ افتقاد البنية التحتية:

تفتقد العديد من الدول العربية البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي.. إلخ.

ففي مجال المياه والكهرباء تحتاج الدول العربية إلى 50 مليار دولار بنية تحتية، وفي مجال الاتصالات تحتاج إلى 90 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة حتى تكون قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية.

وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار. فإلى الآن لا توجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي مما يضطر المستثمر إلى تصدير منتجاته إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات.

فإذا قارنا مشكلات النقل التي تواجه المستثمر العربي بحالة النقل في الدول الجاذبة للاستثمار وجدنا تلك الدول تمتلك أساطيل عملاقة للنقل والشحن الجوي والبحري وتشجع مستثمريها ومصدريها بشتى الطرق على استخدامها. وتتنافس شركات النقل في تقديم أرخص العروض لعمليات النقل، الأمر الذي يغري المستثمرين باستثمار أموالهم في تلك الدول.

افتقاد السياسات النقدية:

من المعوقات الأخرى التي تقف حائلا أمام عودة الاستثمارات العربية في الخارج السياسات النقدية في العديد من الدول العربية والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة. فارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في:

- ارتفاع تكلفة التشغيل
- الحد من التوسعات المستقبلية
- تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة
- تحول الاستثمارات غير المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل مما يرفع من المخاطرة بالنسبة للاقتصاد القومي إذا اعتمد عليها كلية كما كان الحال في دول جنوب شرق آسيا إبان

الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها عام 1997 والتي لا تزال تعاني آثارها حتى الآن.

- افتقاد الشفافية:

يشعر المستثمرون العرب بحاجتهم إلى الشفافية ووضوح الرؤية لدى الحكومات العربية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل.

والمقصود بالشفافية هنا هو الشعور بأن التنافس الشريف ونظافة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التهجايل والرشوة واستغلال النفوذ هي السبيل لخروج المشروع الاستثماري إلى الوجود وظهور نتائجه الاقتصادية.

أما وضوح الرؤية فيتمثل في أن تحدد الحكومات أهدافها وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي تريد تشجيعها لخدمة خطط التنمية لديها، وأن تتسم قراراتها على مختلف المستويات بدقة الصياغة والوضوح ليسهل تنفيذها.

لا نستطيع القول إن هذه الأسباب تعاني منها كل الدول العربية بنفس الدرجة ولكنها تزداد أحيانا في بعض البلدان وتقل في أخرى، غير أن العملية الاستثمارية في جملتها تعاني من هذه العلل وتكاد تكون شكاوى المستثمرين جميعها متشابهة فيما سبق عرضه.

الاستثمار العربي بعد أحداث سبتمبر:

تعرضت الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية لانتكاسة كبيرة بعد أحداث سبتمبر في الولايات الأمريكية التي اتهم على الفور العرب والمسلمين. وتركزت التأثيرات الاقتصادية لتلك الأحداث في النقاط التالية:

- صودرت بعض الاستثمارات العربية لمجرد الاشتباه.
- تعرضت الاستثمارات الأخرى في أسواق المال العالمية لهزات عنيفة خاصة بعد أن تراجعت أسعار الفائدة على الدولار 11 مرة عام 2001 وحده.
- انخفضت بشكل ملحوظ الاستثمارات المباشرة القادمة إلى الدول العربية.
- ارتفعت تكاليف الاقتراض لدى كثير من الدول العربية.

كل ذلك أدى إلى تراجع النمو في الدول العربية بنحو 4% عام 2001، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 3.6% عام 2002 .

ويقدر أن يصل هذا المعدل في تونس والمغرب ما بين 6.5% وفي كل من الأردن ومصر 3.9-2.33% وفي دول الخليج ما بين 5-2.5%

أما عن حجم الخسائر العربية في الأسواق المالية الغربية بعد تلك الأحداث فهو غير معروف لأن أصول هذه الأموال غير معلنة وغير معروفة على وجه الدقة. كما لا يعرف أيضا حجم الأموال العربية العائدة في أعقاب تلك الأحداث. وكانت أكبر تأثيرات تلك الأحداث على قطاعي النفط والسياحة.

- انخفاض عائدات النفط

فبينما كان متوقعا أن ترتفع أسعار النفط في أعقاب تلك الأحداث مما كان سيعود بالفائدة على الدول العربية المصدرة للنفط وبالتالي تقلل ولو بعضا من خسائر أموالها المستثمرة في الخارج، فإن ما حدث هو عكس ذلك إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة 20%

عما كان الحال قبل سبتمبر نتيجة زيادة المعروض في أسواق النفط العالمية، والتي أرجعها بعض الخبراء الاقتصاديين إلى إسراع الدول العربية الغنية المصدرة للنفط بزيادة إنتاجها بعد أن كثر الحديث عن تورط بعض رعاياها في تلك التفجيرات.

- انخفاض عائدات السياحة:

ولم تسلم بقية القطاعات غير النفطية من الضرر الذي لحق بها بعد أحداث سبتمبر، فقد خسر الاقتصاد المصري على سبيل المثال 50% من إيرادات السياحة التي تمثل واحدة من أهم إيرادات الدولة. وخسر الاقتصاد التونسي 22% من جملة إيرادات السياحة لديه.

أما عن قدرة أسواق المال العربية على استعادة هذه الأموال المهاجرة فالأمر يحتاج إلى جانب إزالة أسباب معوقات الاستثمار السابقة، إلى فترة زمنية تشعر فيها الأموال المهاجرة بحتمية العودة إلى الاستثمار داخل الوطن. وهناك من الاقتصاديين من يرى أن المطالبة بعودتها الآن ربما يكون فيه من العاطفة أكثر من النظرة الاقتصادية رغم ما في هذه المطالبة من أهمية إستراتيجية، ويؤكد ضرورة اختيار التوقيت المناسب للعودة حتى تستعيد تلك الأموال بعضا مما خسرته خلال العامين الماضيين.

وإلى أن يأتي هذا التوقيت المناسب فإنه لا أحد يستطيع حث هذه الأموال على العودة إلى أوطانها مرة أخرى أكثر من الحكومات العربية التي بيدها الخيوط التشريعية والاقتصادية والمناخ السياسي المستقر والمطلوب.

أسباب الديون

بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينيات، واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينيات عندما تفاقم حجم القروض نظرا لسوء توظيفها، لتنفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبع ذلك عمليات إعسار مالي لعدد كبير من البلاد النامية، وشكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا لانهيار نظام الائتمان الدولي.

وفي الدول العربية بلغ حجم الديون الخارجية حوالي 144 مليار دولار عام 2000 وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ويقدم المقال إجابة على مجموعة من التساؤلات الضرورية مثل ما أسباب هذه الديون؟ هل هي أسباب هيكلية أم أنها أسباب ظرفية لا تعدو أن تكون احتلالات مالية؟ وذلك من خلال المحاور التالية:

أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

تعيش البلدان العربية أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، فلا هي أزمة ظرفية عابرة، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينيات مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة.. هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل.

وتنعكس هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة وميل إلى التضخم مع الركود

وأزمة مديونية خانقة. ويعتقد العديد من المسؤولين والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية الدولية أن الأزمة لا تكمن في نمو السكان إذ أن زيادة السكان ما هي إلا زيادة بطيئة، لكن الخلل يكمن في بطء الزيادة في حجم الإنتاج وتدنيه.

فكل مولود يعتبر وحدة استهلاكية لكنه في الوقت نفسه وحدة إنتاجية ومن المفروض أن هذا الفرد له دخل يخصص جزءا منه للاستهلاك وجزءا للادخار وجزءا للاستثمار. فزيادة السكان لا تكون عقبة في طريق التنمية إلا عندما تكون حوافز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل على النحو الذي يزيد الزيادة الكافية في حجم الإنتاج وهذا جوهر الأزمة الاقتصادية.

ولا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينيات إلا بإمعان النظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالسمات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار العربية يمكن حصرها حسب المفكر الاقتصادي المتميز محمد النوري في الظواهر التالية:

1ـ أزمة نمو:

برزت هذه الأزمة في وسط السبعينيات في بعض الأقطار العربية وبداية الثمانينيات في أقطار أخرى، وتمثلت في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهبوطها إلى مستويات دنيا وصلت دون الصفر في بعض الأحيان. وقد أنتج هذا الوضع هبوطا في الإنتاج ولا سيما في الإنتاج الزراعي الذي تحكمه عادة في هذه المنطقة العوامل الطبيعية أكثر من العوامل البشرية، إذ زادت الفجوة الغذائية (19 مليار دولار) نتيجة تخلف هياكل الملكية الزراعية وأساليب الاستغلال الزراعي من جهة، وسيطرة الدول الكبرى على التجارة الدولية للغذاء من جهة أخرى. وبرزت الأزمة الغذائية معززة أزمة النمو العام لتكريس التخلف والتبعية في هذه البلدان.

2ـ تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد:

تميل مستويات المعيشة في البلدان العربية نحو الهبوط بين الغالبية العظمى لسكانها. وتتضح هذه الحقيقة ليس فقط بين الدول الفقيرة «دول العجز كما يسمونها» مقارنة ببعضها بعضا، وإنما أيضا بين الفقراء والأغنياء داخل القطر الواحد. ويعتمد الاقتصاديون معيارا متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادي في بلدها، فإذا كان هذا المعيار في انخفاض فإن ذلك تعبير عن تدهور مستوى المعيشة للأفراد كما وكيفا ويترجم ذلك في صورة دخل حقيقي منخفض «قياسا بالمؤشر العام للأسعار» وسكن غير ملائم وصحة متدهورة وتعليم متواضع ومعدلات وفيات أطفال مرتفعة ومتوسط عمر قصير وبصفة عامة إحساس مختلط من عدم الارتياح واليأس معا.

وحتى لا تكون الصورة قاتمة تماما فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي في أغلب البلدان العربية لم يشهد النمو المطلوب قياسا بالتطور المستمر للأسعار وتكاليف المعيشة من جهة وتدهور القوة الشرائية نتيجة التخفيض المتواصل في قيمة العملات المحلية. وإن كان الأمر متباينا بعض الشيء من قطر لآخر، فإن الاتجاه العام هو تدني مستوى دخول الأفراد باستثناء الدول النفطية، الشيء الذي يعكس مستويات معيشة منخفضة إذ أصبح دخل الفرد لا يكفي لمواجهة الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان «الغذاء ـ السكن ـ الصحة ـ التعليم ـ المواصلات ـ الخدمات الأساسية».

3ـ أزمة تضخم:

اصطحبت أزمة النمو في السنوات الأخيرة بتسارع معدلات التضخم واتجاه الأسعار الارتفاعي التصاعدي مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة. وليس بخفي ما للتضخم من آثار وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدول في السوق العالمية، إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاعات شديدة في أسعار واردات هذه الدول في الوقت الذي تتدهور فيه حصيلة صادراتها من المواد الأولية. وفي الوقت نفسه يدفع إلى مزيد من الاستيراد حينما تصبح أسعار السلع المستوردة التي لها مثيل محلي منخفضة عن الأسعار المحلية وبالتالي يحدث الاختلال في التجارة الخارجية بانخفاض الصادرات وتزايد الواردات من جراء التضخم ويتفاقم عندئذ عجز الميزان التجاري.

بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ويشجع على هروب الأموال المحلية إلى الخارج ويضع العراقيل أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ونتيجة لذلك تتسع الفجوة المالية الدولية فتضطر هذه الدول الاستدانة الخارجية.

كما أن للتضخم آثار اجتماعية لا تقل خطورة عن آثاره الاقتصادية، وهو العدو الأول للعدالة الاجتماعية بما يسببه من تدهور للمقدرة الشرائية للأفراد نتيجة اشتعال الأسعار وهبوط قيمة العملة المحلية. ولعل من أفدح آثار التضخم الاجتماعية ما يلحقه بالفئات المتوسطة الدخول عن طريق ابتلاعه مدخراتها.

إن انتشار ظاهرة التضخم في بلداننا وتحولها من خلل طارىء في بعض الظروف إلى معضلة مزمنة تنخر جسم الاقتصاد يشير إلى أن التضخم أصبح سياسة مقصودة ومنصوحا بها من خبراء المؤسسات المالية الدولية باعتبارها إحدى آليات هيكلة الاقتصاد لصالح المجموعات الاحتكارية دون اعتبار تكلفتها الاجتماعية وتناسيها لضروريات العيش لشرائح هامة من المجتمع.

4ـ أزمة بطالة:

سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا لمعدلات البطالة بلغ ما بين 15و20% في أغلب البلدان العربية ـ خصوصا غير النفطية ـ نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانسداد الآفاق وبروز ظاهرة الهجرة المضادة.

والملاحظ في هذا الصدد شيوع ما يسمى بالبطالة الهيكلية وهي ذلك الشكل من البطالة الذي يظهر في عدم التناسب «أو الإخلال» بين الوفرة المتزايدة لليد العاملة مقابل ندرة العوامل الاقتصادية الإنتاجية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم.

5ـ أزمة عجز في ميزان المدفوعات:

هذه معضلة أخرى من المعضلات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات العربية والتي لم تستطع الاختيارات الاقتصادية مواجهتها. إننا في حقيقة الأمر إزاء حلقة دائرية خبيثة، فأزمة النمو تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع بمزيد من

الاستدانة الخارجية ويزيد التضخم الذي يؤدي إلى الركود ومن ثم إلى هبوط معدلات النمو وكهذا.

إن استمرار عجز موازين المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي في اقتصاديات تلك البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أساسا واستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج.

هذا الخلل لا بد أن يؤدي إلى تراكم تدهور شروط التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض والارتفاع المستمر في أسعار الواردات الاستهلاكية والصناعية.

وهذا هو جوهر قضية التنمية المطروحة على البلدان المتخلفة بإلحاح بصورة عامة.

لقد وقعت أغلبيتها الساحقة في فخ التنمية ذات التوجه نحو الخارج، بمعنى تحويل هياكل الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيهها كليا لاحتياجات الأسواق الخارجية بهدف الحصول على مزيد من العملات الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات. ولكن نظرا لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام لجأت هذه البلدان إلى الإسراع بالتنمية وتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق التمويل الخارجي.

6- أزمة غذائية:

نتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب، والنمو المتسارع في استهلاك الغذاء من جانب آخر، شهدت اقتصاديات الدول العربية أزمة هائلة في المجال الغذائي تمثلت في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في البعض من هذه الأقطار.

والمقصود بالفجوة الغذائية الفرق بين الحاصل من إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل الاستهلاك، وهو تعبير عن عدم قدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان وبقائهم في صحة جيدة.

ونظرا لخطورة الأزمة لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسة إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي.

وأصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المحتكرة المستوردة لتحقيق أهداف سياسة.

ولا شك في أن هذه المساعدات الغذائية تجعل الدول التي تحصل عليها في تبعية غذائية من شأنها أن تربطها بسياسة الدول المحتكرة للغذاء وتمنعها من ممارستها حقها في الاختيار.

وقد تفاقمت نسبة الفجوة الغذائية وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة ولم تستطع خطط التنمية الزراعية في العقود الماضية تحقيق تقدم يذكر في الإنتاج الزراعي في أغلب الدول العربية يمكن من تقليص العجز الغذائي والقضاء نسبيا على الفجوة الغذائية كما فعلت بعض البلدان النامية الأخرى «الهند مثلا».

وقد أدى هذا الظرف إلى ازدياد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصاعدة، فبينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في الأقطار العربية مثلا 2.5% في العقدين الماضيين، كان معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية نحو 6% سنويا في المتوسط. وقد أدى هذا التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج

والطلب إلى فجوة غذائية خانقة.

7ـ أزمة مديونية:

لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للدول العربية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها بشكل يثير ويدعو للفزع، فقد بلغ حجم الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة حوالي 156 مليار دولار عام 2000ف.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001

أدى انفجار أزمة الديون على صعيد دولي إلى تفاقم حدة هذه المديونية في بداية الثمانينيات، ووجد صندوق النقد الدولي مبررا أساسيا للتدخل بشراسة في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، ومن بينها بعض الدول العربية. فاستجابت تلك الدول الواحدة تلو الأخرى لنصائح صندوق النقد الدولي وتوجيهاته وسعت لتطبيق سياساته بكل إخلاص وأمانة.

الاستدانة .. الأسباب الخاصة

لماذا الاستدانة حسب الفكر الاقتصادي؟ تعتبر الكتب الاقتصادية المقررة في المناهج التربوية أن الأفراد أو العائلات والمنشآت وكذلك الدول «الحكومات» تستدين للأسباب نفسها. فعندها لاتكفي الموارد المالية المتاحة لتلبية الغايات وعندها تكون تكلفة الدين أقل من الربح المتوقع أو الذي يجني منه، تنشأ المديونية. غير أننا نعتبر أن هذا التبسيط مخلا، ونعتبر كذلك أن مفهوم التكلفة والربح يختلف بالنسبة للعناصر الثلاثة السابق ذكرها. وإذا حاولنا التركيز على أسباب استدانة الدول وخصوصا الاقتراض من الخارج فيمكن القول إن الدول تستدين من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، هذا بصفة عامة. أما بالنسبة للدول العربية فإن هناك عوامل عديدة تضافرت منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي لتأزيم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها في السنوات الأخيرة في معظم الدول ذات الأوضاع الحرجة أصلا. ومن أهم تلك الأسباب:

أولا: الأسباب الداخلية

1ـ الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية :

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

2ـ سوء توظيف القروض :

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان

بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول العربية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول العربية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.

3ـ تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج :

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

4ـ الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة :

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة مالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية ـ غير النفطية خاصة ـ مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

5ـ العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

ثانيا : الأسباب الخارجية

1ـ ارتفاع أسعار الفائدة :

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2ـ انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية «كالبترول والمواد الخام الأخرى» إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه الموارد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

3ـ آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ـ ومنها الدول العربية ـ في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول.

الأعلام والسياسة الخارجية الليبية

صلاح الدين عياد عطية المقري
معيد بقسم العلوم السياسية

ماهية الاعلام :

ان الاعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت ، وهو في الواقع عبارة عن وسائل متعددة ـ مطبوعة ومسموعة مرئية تتولى تزويد الانسان بالحقائق والاخبار، والمعلومات الصحيحية الى تساعد على تكوين رأى صائب وسليم ولتحديد موقف معين اتجاه موضوع من الموضوعات ، أو مشكلة ما ، ومن تم لايمكن تصور تلك الوسائل دون لغة تستخدمها وتتدولها عبر برامجها وأنشطتها المختلفة ، فالعلاقة بين اللغة والاعلام هى (علاقة عضويةً فاللغة بالنسبة للاعلام بمثابة التربة الخصبة التى ينمو فيها ، والمجال الذى يمارس فيه نشاطه وينقل عبره الافكار وكذلك فأن اللغة الانسانية ستؤل الى الذبول والانزواء بدون الاتصال بين الافراد المجتمع البشرى سواء أكان هذا الاتصال شخصياً أم عبر وسائل الاعلام المختلفة) وإزاء تعدد وتنوع وسائل الاتصال بعامة ووالوسائل الاعلامية بخاصة وازدياد الحاجة الانسانية لها يوم بعد يوم ، واستخدام هده الوسائل للغة نطقاً وكتابتاً ورموزاً مختلفة فقط (برزت بكل وضوح الصلة الوثيقة بين اللغة باعتبارها أداة اتصال وتبليغ وتعبير عن خوالج النفس وانفعالاتها وعواطفها ، وتقويم وتأثير على سلوك الاخرين ، واقناع وإثارة ،وإجبار ، وجدول وإعلان ، ونشر وسؤال ،وعلاقات عاطفية ،وقيم جمالة ابداعية ،وغير ذلك من الوظائف وبين الاعلام باعتباره أداة اتصال ، وبث قيم ،وثقافة ،وايضاح ،وعلاقات ،وترفيه، ودعاية ،وإعلان ،ونشر ،ورصد البيئة ومراقبتها وغير ذلك من الوظائف الاعلامية) .

ويعد الاعلام ظاهرة اجتماعية صاحبت الانسان منذ نشأته الاولى فتطورت وسائله بتطور الانسان نفسه ،فانتقل الاعلام من مرحلة التبليغ الشخصى الى مرحلة التبليغ المتبادل بين جماعات منظمة تم التبليغ الجماعى عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى كالصحافة والاذاعتين وغيرهما و (الاعلام مصدر يرد الى الفعل المزيد : (أعلم) وهذا يرد الى مجرد (علم) يقال : علم الشى يعلمه علماً ،أى عرفه فهو علم فالعلم : هو إدارك الشى بحقيقته عن يقين ،وهو المرحلة الاولى من الاعلام ،وهو الاستعلام أى مرحلة تكون المعرفة والمرحلة الثانية هى مرحلة الاعلام ،أى نقل العلم الى الاخرين) ويتضح أن الاعلام هو تزويد الناس بالاخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التى تساهم فى تكوين راى صائب سليم حول موضوع معين ،ومعنى ذلك أن غاية الاعلام هى الاقناع عن طريق المعلومات والارقام والاحصائيات وغير ذلك .

الأعلام والسياسة الخارجية الليبية قبل الثورة :

تأثرت حالة الثقافة بالذات في ليبيا سلبا بما حدث بعد الاستقلال المزيف من كبت

للحريات السياسية والفكرية ومن تشديد الرقابة علي ما ينشر ومن تسلط أجهزة الشرطة والامن علي المثقفين من الشباب وغيرهم وبسوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في المجتمع الليبي ، وبخاصة قبل أن تتحسن ظروفه المادية ، لان الحركة الثقافية لا يمكن أن تنشط وتزدهر الا في جو من الحرية السياسية والانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والنفسي ،ووجود دوافع وحوافز للنشاط الثقافي والابداع الادبي والفني ، ووجود تنظيمات ثقافية ومكتبات ثقافية عامة عامرة ، وسبل ميسرة للاتصال العلمي والثقافي بمصادر المعرفة والمعلومات والثقافة في العالم الخارجي .

وبكل تأكيد أن مثل هذا الجو وما يتطلبه من ظروف وشروط وتسهيلات لم يكن موجودا في ليبيا ولهذا لم يكن غريبا أن يكون المجتمع الليبي متخلف ثقافيا في هذا العهد .

ولكن النظرة الموضوعية والمنصفة تقتضينا أن نقول انه علي الرغم من القيود التي فرضت علي الحرية السياسية والفكرية والثقافية في عهد الاستقلال المزيف ، وعلي الرغم من كل العقبات والعراقيل والظروف غير المواتية التي كانت تقف في سبيل وجود حركة ثقافية نشيطة في ذلك العهد ،فان حالة الحرية السياسية والفكرية والثقافية لم تكن في عهد ما يسمى بالاستقلال بذلك السوء وبتلك القتامة التي كانت عليها في العهد الايطالي .

فقد كان في ما يسمى عهد الاستقلال هامش من الحرية الفكرية يسمح بقدر من النشاط الفكري والثقافي ، وبخاصة اذاكان هذا النشاط لا يتعارض مع توجيهات الحكومة السياسية والفكرية ولا مع القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع . وفي اطار هذا الهامش من الحرية الفكرية والثقافية الذي كان موجودا في تلك الفترة وجدت حركة ثقافية في البلد ، كان من مظاهرها وشواهدها ظهور بعض الصحف والمجلات الحكومية ، وذلك مثل : صحيفة طرابلس الغرب وصحيفة برقة الجديدة وصحيفة فزان وصحيفة الوطن وصحيفة الزمان ، وصحيفة الحقيقة وصحيفة الرائد وصحيفة الحرية وصحيفة الرقيب وصحيفة البلاغ ، وصحيفة الشعب وصحيفة الريبورتاج وصحيفة الشعلة . وما الي ذلك ومجلة ليبيا الحديثة ، ومجلة الاذاعة الليبية ومجلة كلية الآداب ومجلة قوريناء ومجلة كلية الأقتصاد والتجارة ، ومجلة ليبيا القديمة ومجلة الشباب والرياضة ومجلة الهدي الاسلامي ، ومجلة الكشاف ، ومجلة الحصاد التي كانت تصدرها شركة اسو في ليبيا وما الي ذلك .

كما كان من مظاهر وشواهد الحركة الثقافية : فتح عدد من المراكز الثقافية العامة التابعة لوزارة الثقافة والاعلام ، والسماح لبعض السفارات العاملة في ليبيا أن تفتح مراكز ثقافية تابعة لها كالسفارة المصرية التي كان لها مركزان ثقافيان تابعان لها أحداهما في طرابس وثانيهما في بنغازي ، وتشجيع التأليف والنشر من قبل اللجنة العليا للفنون والآداب التي كانت تابعة لوزارة الاعلام والثقافة ، وتشجيع انشاء دور النشر الخاصة وانشاء مكتبات بيع الكتب ، وتشجيع تكوين الروابط والجمعيات والنوادي الثقافية، وذلك مثل اتحاد الأدباء والكتاب والفنانين الذي كان له فروعه ونشاطه في اقاليم ليبيا الثلاثة طرابلس ، وبرقة وفزان ، ومثل جمعية عمر المختار في برقة وجمعية الفكر في طرابلس ، ومثل النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية الأهلية التي كانت منتشرة في كافة ليبيا وكان لها نشاطها الثقافي بجانب نشاطها الرياضي والاجتماعي ، ومثل تنظيم الكشاف الذي كان ولا يزال من احسن تنظيمات رعاية الطفولة والشباب ثقافيا واجتماعيا ، ومن هذه المظاهر والمؤشرات والمثيرات والمناشط الثقافية توسيع الاذاعة الليبية المسموعة وتدعيمها باضافة الاذاعة المرئية اليها .

الاعلام والثقافة بعد الثورة :

لقد حولت الثورة الاعلام الي اداة لتعليم الجماهير وتثقيفهم وتربية وجدانهم ، وليكون اعلاما لكل المناظلين والمتطلعين الي غد افضل .

وهكذا اصبح الاعلام شعبيا بالدرجة الاولى ... تقوده الجماهير ويستوحي فكره منها لتشكل تجربة الثورة مع الاعلام درسا ما أحوج العالم الثالث الى استلهامه والاستفاد منه في تطوير اعلامه وتحويله الى طاقات تخدم الاهداف والامانى الوطنية والقومية .

لقد ورثت الثورة تركة فاسدة في مجال الاعلام لان العهد المباد حول الاعلام من اداة بناء وتعليم وتثقيف الى اداة لتضليل الشعب ، والانحراف بفكره وشل طاقاته واهمال قدراته وبدأت الثورة منذ اللحظة الاولى تعيد للاعلام صورته الحقيقية كاداة تخدم الشعب وقضاياه.

وقد لعب الاعلام الثوري دوره بجداره في حصول الجماهير على مكانها الطبيعي في مسيرة الثورة ، فقدلعبت الصحف والاذاعة ووكالة الانباء دورا هاما ساعد الثورة في ابراز صوت الجماهير وطرح امنياتها .

وجاءت الثورة الشعبية مرحلة جديدة يخوضها الاعلام . ولاول مرة في العالم تستولى الجماهير على أجهزة الاعلام وتسيطر عليها ، وتشكل لجانها الشعبية لرسم سياساتها وتسييرها .

وهكذا اصبح الاعلام في ليبيا شعبيا بالدرجة الاولى تقوده الجماهير ويستوحي فكره منها ، ويعبر عن مطامحها ويقود حرلة نضالها .

الاذاعتان المسموعة والمرئية :

اقتصر بث الاذاعة المسموعة قبل ثورة الفاتح من سبتمبر على مدينتى طرابلس وبنغازي ، وقد قامت الدولة بانشاء محطات الارسال والتقوية لتغطية جميع انحاء البلاد .

وقد حظيت الاذاعة المرئية بقدر كبير من الاهتمام نظرا لما لها من دور هام في تثقيف الشعب خاصة حملة محو الامية ، وقد تم تغطية البلاد بشبكة موحدة للاذاعة المرئية .

الصحافة :

لعبت الصحف ووكالة الانباء دورا مؤثرا في نشر الانباء الهامة عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وانباء حركات التحرر المختلفة في المناطق التي ما زالت محتلة في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية .وتتولى امداد الجماهير ووسائل الاعلام الاخرى بالانباء القومية والدولية البعيدة عن التزييف .

النشاط الثقافي والاعلامى :

1ـ تعميم خطب وأحاديث وتصريحات الاخ قائد ثورة الفاتح العظيم والبيانات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجى والتعاون الدولى على كافة مكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية والبعثات بالخارج والتى قوم بدورها بتعميمها على وزرات الخارجية واجهزة الاعلام والصحافة والبعثات السياسية والمنظمات الدولية

2ـ تزويد مكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية والبعثات الليبية بالخارج بالمواد الاعلامية

المختلفة والصحف المحلية للجماهيرية العظمى

3ـ تقوم هذه الامانة عن طريق مكتب الاعلام والبحوث باصدار نشرة اعلامية يومية صباحية ومسائية تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية من اخبار واحداث

4ـ متابعة وقائع محاكمة لوكربى منذ بدء جلساتها واصدار تقارير دورية عن أهم احداثها

5 ـ اصدار تقارير كاملة عن القمة الافريقية الاوروبية / مؤتمر وزراء الخارجية الافارقة بطرابلس / القمة الافريقية بلومى قمة الالفية الثالثة فى الامم المتحدة

6ـ اصدار نشرة اقتصادية اسبوعية

7ـ تسهيل اجراءات حضور الوفود الاعلامية والفنية للجماهيرية وكذلك التظاهرات الشعبية والفنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

8 ـ بمناسبة الاحتفالات الكبرى بالعيد الواحد والثلاثين لثورة الفاتح تم احالة عدد من الاشرطة المرئية التى تتناول الانجازات الحضارية فى الجماهيرية العظمى الى كافة المكاتب والبعثات بالخارج لتوزيعها على وسائل الاعلام فى الخارج.

9ـ القيام بالرد على الرسائل وتلبية طلبات الافراد والمؤسسات الثقافية ودور النشر

10ـ متابعة التطورات التى شهدتها قضية لوكربى.

11ـ استقبال بعض اعضاء السفارات المقيمن بالجماهيرية العظمى من ذوى الاختصاص وذلك لبحث أوجه التعاون فى مجال الاعلام والثقافة وسبل تطويره .

12ـ طباعة كتيبات ومطبوعات عن إنجازات ثورة الفاتح وتوثيق وفهرسة كل ماينشر فى أجهزة الاعلام ومتابعتها للاستفادة منها فى إعداد التقارير والبحوث.

الإعلام والسياسة الخارجية الليبية :

الكثير من المراقبين والمتتبعين للأحداث والمجريات السياسية على الساحة الليبية يظنون للوهلة الأولى بأن الإعلام في الجماهيرية يعتبر أداة تعبيرية رسمية تعبر عن الاتجاهات والمواقف اتجاه المحيط الخارجي وإن كان معظم المجتمع الدولي قد تابع واستكشف أهم الأحداث والمجريات السياسية الليبية عن طريق الإعلام الليبي والتي كان من أبرز من هذه القضايا السياسية قضية لوكربى حيث أتسم فيها الموقف الليبي لفترة طويلة بالمجهود والثبات على الرأي الليبي للخروج من هذه الأزمة وأيضاً دور الإعلام الليبي في نقل الصورة التعبيرية عن التوجهات السياسية لليبيا بشأن الانتقال إلى الفضاء الأفريقي حيث ظهرت لأول مرة صورة مذيع الأخبار وخلفه خريطة قارة أفريقيا بحجم كبير في دلالة واضحة عن اختيار هذا التوجه كتوجه حقيقي للسياسة الخارجية الليبية وانتقالها من الدائرة العربية إلى الدائرة الأفريقية.

إذاً تعتبر قضية لوكربى والاتجاه نحو أفريقيا من أبرز القضايا التي تناولها الإعلام الليبي والإعلام الخارجي فيما يخص هذه الدولة صحبة المواقف والتصريحات التي تحدث من حين إلى آخر في بعض القضايا العصرية في المجتمع الدولي بغض النظر عن التحولات الجماهيرية والثورية والإنجازات الكبيرة التي حققتها ثورة الفاتح وفي مقدمتها مشروع النهر الصناعي.

ومن خلال اختياري لهذا الموضوع ألا وهو الإعلام في السياسة الخارجية الليبية وعند دراستي لهذه العنوان وجدت أن أبرز القضايا التي أثارها الإعلام المحلي والخارجي للتوجهات السياسية الخارجية الليبية هما قضية لوكربى والاتحاد الأفريقي.

«لوكربي» هل هي حقا جوهر تلك الازمة التي افتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا على الجماهيرية العظمى، وإذا كانت كذلك فما هي دوافع تطويعها لتكون ازمة سياسية وهي بطبيعتها قانونية بحتة وقر لها القانون الدولي وفقا لقواعده ومواثيقه الدولية تشريعات قانونية واضحة.

إن ليبيا وبمواقفها الثابتة لم تكن لتقبل مطلقا بالغاء إرادة المجتمع الدولي من خلال فرض إرادة محدودة تعبر فقط عن سياسات الدول القوية اعتمادا على ذلك سيؤدي حتما إلى فرض رؤية الاقوياء على الشعوب الصغيرة وهو ما يعد طغيانا مرفوضا يتنافى وكل أهداف وغايات المجتمع الدولي في تحقيق استقرار دولي نابع من مسؤولية وإرادة جماعية دولية حريصة على أمن وسلام المجتمع الدولي.

إن العالم ومن خلال ما صارت عليه وضعية مؤسساته الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من ارتهان وفقدان استقلالية أصبح في موقف خطير جدا ومنزلقا يطغى فيه منطق القوة على منطق القانون.

لم تكن «لوكربي» الا دريعة أختلقت لهدف سياسي فالدول المخدوعة اليوم شعارها الشرعية الدولية.

إن شعور بعض شعوب العالم بالواقع المرير والمفروض عليها ووعيها لتأكيد حقها الطبيعي في تقرير مصيرها والسيطرة على مقدراتها لا يأتي إلا بثورة جامحة تقود إلى رفض كافة اشكال الهيمنة والحصار والتجويع والاحتواء والتي تسعى الدول الاستعمارية إلى ابقائها في اطاره.

وهذا الاثر قاد بدوره إلى الصراع في الرؤى وبالتالي إلى تناقض في المفاهيم بين إرادة التحرر ورغبة التسلط مفاهيم الضعفاء وفلسفة الاقوياء ونضال الفقراء، وجشع الاغنياء انصار الحق ومؤيدو الباطل، لذا سعت الدول الاستعمارية والقوى العنصرية إلى محاولة قمع إرادة الاستقلال والتحرر التي انطلقت من ارضية شعوب مضطهدة خاصة بعد ان صار واضحا من خلال استقراء العلاقات الدولية فشل سياسة الاحتواء والاستعمار والتجويع فكان ان تم انتهاج سياسة استخدام وسائل غير اخلاقية تصل الارادات وفرض الاستراتيجيات عن طريق استخدام القوة أو بتهديدها بغية تطويع الارادات وفرض ذلك يصل إلى حد استعمال أسلحة تدميرية فتاكة تلقى الرعب وتبيد البشر «هيروشيما، نجازاكي، فيتنام، فلسطين، غرينادا، الجماهيرية، العراق».

ولما كانت الجماهيرية العظمى احدى دول العالم النامي والتي ناضلت من خلال تجمعات دولية واقليمية أو من خلال مؤتمرات عالمية مع غيرها من شعوب الأرض من أجل اقامة نظام عالمي يعتمد «العدل والمساواة والاخاء ويرفض التمييز والادلال والتبعية». لذلك فانها تصدرت لقيادة حركة الرفض لكافة اشكال القهر والتبعية والحصار فكان ان استهدفت من القوى الغاشمة لاسكات صوت الحق فيها من ناحية ولخطورة سابقة العصيان والثورة في مجال العلاقات الدولية وفق منظور الدول الاستعمارية من ناحية أخرى.

لقد جعل الأعلام من قضية لوكربي مادة دسمة رغم إن القضية في حد ذاتها اتسمت بالتعقيد في عدة مراحل وأن كان الاعلام الخارجي أهتم بجانب واحد وهو عملية النبأ والخبر أو بالاحرى ماذا حصل من جديد في مداولات هذه القضية رغم ان التركيز لم يكن كبيراً عندما فرضت ليبيا حلها الثالث على الدولتين القويتين أطراف النزاع في هذه القضية رغم أن

قبول الولايات المتحدة الزمريكية وبريطانيا بالمقترح الليبي ليس بالأمر الهين أو السهل لهذا حاول صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية التركيز على الدعم الشعبي والجماهيري وتعاطف المنظمات والهيئات والمؤسسات الغير حكومية وتأثيرها على الرأى العام الدولي من أجل أيضاح التوجه والرأى الليبي في أحداث هذه القضية ومدى تأثر الشعب الليبي من جراء هذه العقوبات المفروضة عليه والمهم في ذلك هو بأن هذه القضية حولت إلى قضية سياسية الغرض منها الوصول إلى أهداف واستراتيجيات محددة تفرضها الهيمنة الامريكية ومهما كانت نهاية هذه القضية إلا أن هناك مجموعات مصالح استغلت استمرار هذه القضية لتحقيق مطامعها الشخصية والرغبة في استمرار توتر وانقطاع العلاقات الامريكية الليبية حتى يظلوا لاكبر فترة من الزمن في رعاية الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار قرارهم من ماضيهم الأسود الغير مشرف أبداً.

أولاً: الإعلام المحلي في قضية لوكربي (لا يهمنا رأى الخارجية الليبية)

في هذا العنوان الذي ظهر في أحد الصحف الليبية ألا وهي صحيفة الزحف الأخضر الصادرة عن حركة اللجان الثورية ظهر تناقض واضح بين الموقف الرسمي (السياسي) الليبي وبين الموقف الشعبي الثوري ونظراً لقلة المصادر الصحفية إلا أنني أذكر عنوان هذا المقال وما احتواه من نقد واضح لموقف الخارجية الليبية وخصوصاً لتصريحات أحد مسؤولي الإعلام بهذه الأمانة حيث صرح أحد المسئولين في أحد القنوات الفضائية العربية بأن ليبيا قبلت الحكم وانها سوف تنظر في تعويضات الضحايا الأمر الذي ردت عليه صحيفة الزحف الأخضر في ذلك العدد والذي أيضاً تم تناولها في برامج الصحافة في عدد من الفضائيات العربية كرأي عام يعبر عن الرفض الشديد حتى لتوجهات بعض الساسة اتجاه أحد أكبر القضايا الدولية حساسية وهذا ما صرحت به ليبيا وأكدته في اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي وذكرته صحيفة العرب في العدد 243 بتاريخ 3 ـ 4 شعبان 1419هـ (إن الليبيين بقيادة قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي يرفضون المساس بسيادة ليبيا ومواطنيها ويؤمنون بان القوانين الوطنية فوق القوانين الدولية التي تفرض فيها الولايات المتحدة الأمريكية القوة على القانون وان القوة لن تجبر الليبيين عن التنازل عن سيادتهم ولن يقدموا أبناءهم كقرابين بشرية للإعدام.

ثم بعد ذلك أصدرت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بيان تعرب عن استغرابها الشديد لهذا الحكم وذكر هذا في صحيفة الشمس الصادرة بتاريخ(1370/3/16وأن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي إذ تبرز للمجتمع الدولي كل هذه الحقائق لا سيما أمام رجال القانون والقضاء ومنظمات حقوق الإنسان فإنها تعلن مجدداً قناعتها التامة ببراءة المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي وان حكم الاستئناف الصادر ضده حكم سياسي فرضته إرادة أطراف معينة وألف مرة أخرى إهانة بالغة بالقضاء الاسكتلندي ... كما أن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي إيماناً منها بأن ما صدر ضد هذا المواطن لا يمت إلي القانون وانطلاقاً من تمسكها بحق شعب الجماهيرية في التعويض عن الأضرار التي لحقت به من جراء العقوبات الظالمة التي فرضت عليه بسبب هذه القضية فإنها ستلجأ إلي كل ما من شأنه تحقيق ما يلي :

أولاً : الإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي أدين لأسباب سياسية

واعتباره في حالة حبسه رهينة سياسية طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية .

ثانياً : الرفع الفوري الكامل والنهائي للإجراءات الظالمة التي كانت مفروضة علي الجماهيرية العظمي بضغوط أمريكية وبريطانية وتعويض الشعب الليبي عما أصابه من أضرار مادية وبشرية نتيجة لها .

ثالثاً : ضمان حصول الشعب الليبي علي التعويض العادل التام عن الأضرار التي لحقت به من جراء العدوان الأمريكي الأطلسي الفاشل عام 1986 وتسليم من تسبب في قتل الأبرياء نتيجة هذا العدوان لمحاكمتهم في ليبيا .

وختاماً فإن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي إذ تثمن حالياً المواقف التي عبرت عنها أغلب دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع شرفاء وأحرار العالم دعما ومساندة للشعب الليبي في هذه القضية فهي تكرر الإعراب عن شكرها وتقديرها للجهود التي بذلت من طرفهم جميعاً وتدعوهم مرة اخرى لاتخاذ كل ما من شأنه إظهار الحق وتحقيق العدالة ومناصرة المظلومين .

كما أن الإعلام الداخلي والخارجي اهتم بمواقف وردود أفعال العديد من الفعاليات السياسية والقانونية والمنظمات الإنسانية الدولية والجماهير الطلابية التي عبرت عن إدانتها بشدة حكم المحكمة الاسكتلندية في بيانات ومظاهرات ناشدت فيها الطلاب العرب والطلاب الأفارقة وطلاب عدم الانحياز وطلاب العالم بضرورة مساندة ومناصرة طلاب الجماهيرية في تولي الدفاع عن الرهينة السياسية في محاكمة عادلة .

وأبرز ما أهتم به الإعلام الخارجي في هذه القضية هو ما تناوله الأخ قائد الثورة في تفنيده للحكم الصادر (الأول) ببراءة الأمين فحيمة وإدانة عبد الباسط المقرحي حيث صرح الأخ قائد الثورة بان دليل براءة عبد الباسط المقرحي موجود وواضح وسوف أكشف للرأي العام الدولي هذه المسرحية التي تم فعلها في هذه المحاكمة وطالب باستقالة القضاء أو قول الحقيقة وقد لقي هذا التصريح صدى واسع في المجتمع الدولي واهتمت أغلب وسائل الإعلام ووكالات الأنباء بحديث الأخ القائد عند ما قام بتفنيد الحكم الصادر ضد المواطن الليبي واعتبر كرد سياسي جماهيري غاضب على نتيجة الحكم في قضية لوكربي .

الإعلام ودوره في الاتجاه نحو أفريقيا :

بشكل مبسط يعبر الإعلام دائماً عن التوجهات المستقبلية للدول عبر السياسة الخارجية لهذه الدول والتنبؤ بالتصرفات والأحداث والمجريات التي تقع وبالنسبة لدور الإعلام الليبي في الاتجاه نحو أفريقيا كان اليد المساعدة والشاشة الواضحة لنقل صورة تغير الاتجاه من الدائرة العربية إلي الدائرة الأفريقية والتي كان أبرز أسبابها هو عدم وقوف العرب بصفة عامة موقف جدي وحاسم اتجاه قضية لوكربي بل كانوا أول من طبق الحصار علي ليبيا وساهموا في إطالة مدته وبعد أن عرفت ليبيا بأنه ليس من صالحها أن تنتظر العرب في أن يطردوا برنامج المصالحة العربية الشاملة من المحيط إلي الخليج والتفكير بصراحة وبحس قومي لذلك اتجهت نحو من قام بتكسير الحصار والحظر الجوي وكانت نزول طائرات ستة رؤساء أفارقة في مطار طرابلس العالمي بمثابة إعلان قومي قوى للإرادة الأفريقية الصلبة وهذا ما جعل وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد تلك الإدارة تقول بأنه لم تعد هناك سلطة دولية لمجلس الأمن وللأمم المتحدة ذلك لان الارادة الصلبة اجتازت كل القوانين واللوائح

الدولية التي استغلت من أجل فرض الهيمنة وهذا ما جعل أمريكيا وبريطانيا يوافقان على الاقتراح الليبي بالمحاكمة في دولة ثالثة .

عموماً كانت هذه بداية انطلاق وتحقيق الاتجاه الإفريقي ولكن الرأي العام الدولي تفاجأ عندما رأى صورة المذيع الليبي في نشرة الأخبار ووراءه خريطة القارة الأفريقية في دلالة واضحة عن عمق التوجه وتجسيده واقعياً وكانت هذه الصورة خبراً هاماً تناولته جميع المحطات والفضائيات كخبر بارز وأيضاً أحد القنوات الفضائية العربية وقبل أن يتم إعلان الاتحاد الإفريقي استضافت احد أساتذة الجامعات الليبية واحد المعارضين للتوجه الإفريقي في بداية عندما ذكر هذا الأخير بأن القذافي يحلم قارة أفريقيا قارة صعبة ويوجد بها نزعات وتقلبات ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية إلا أن هذا الحلم تحقق وأصبحت الإذاعة الليبية بمثابة دعاية كاملة للتوجه الإفريقي والتعريف بالقارة السمراء وتحريض مواطنيها على الاستثمار في أفريقيا باعتبارها جنة خضراء ويوجد بها العديد من الإمكانيات البشرية والمادية للعيش والنماء .

ولان للجماهيرية تاريخ طويل مع افريقيا باعتبارها كانت الاداة الداعمة لأغلب حركات التحرر الأفريقية وتساهم اقتصاديا في اغلب دول القارة لم يكن هذا التوجه والدعاية له في الداخل والخارج أمر مستغرب فيه.

وليس بالعمل الصعب الذي يستغرق وقتا طويلا كالوقت الذي تستغرقه عقد أي قمة عربية ورغم أن بعض العرب احتجوا على الاتجاه الكلي للجماهيرية نحو أفريقيا باعتبار أن الدور الذي لعبته هذه الدولة على مدار السنوات لم يكن دوراً سهلاً أو بسيطاً فهذه الدولة هي الدولة الوحيدة التي لم تعترف بشيء أسمه إسرائيل وان الجماهير العربية والشارع العربي بصفة خاصة دائماً ينظر بجدية نحو ما تقوم به ليبيا من جهد جبار في دعم القضية الفلسطينية وأيضا حكمة موافقها اتجاه القضايا العربية الدولية والأزمات والأحداث الساخنة.

لقد اهتم الاعلام الخارجي بمحاولات الجماهيرية في جمع شمل القارة الأفريقية حتي كان اعلان 9_9_99ف في سرت بمثابة اكتمال الصورة والحلم معاً وتجسيد ذلك واقعيا في قمة دوربان الحاسمة عندما أهتمت وكالات الانباء العالمية لتحريض الأخ القائد للجماهير الأفريقية بمحاصرة مكان انعقاد تلك القمة الأفريقية واجبار جميع الرؤساء والقادة الافارقة على التوقيع على ميثاق تأميس الاتحاد الأفريقي ودخول هذا الاتحاد موقع التنفيذ وكأداة اعلامية جديدة ومصطلح جديد للاعلام وأجهزته المختلفة المنتشرة في العالم كما إننا نعرف تماماً حقيقة الاعلام الغربي ومدى خضوعه للضغوط الاقتصادية والسياسية وخدمته للقضايا غير العادلة ومدى تضليله لجماهيره ازاء القضايا العالمية بشكل خاص.

المراجع :

- تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا - عمر محمد التومي.
- الوظيفة الإعلامية لفن المقالة في الأدب العربي الحديث - محمد على الأصفر.
- مقال لصحيفة الشمس العدد 2665 - 16 الربيع 1370و ر.
- مقال لصحيفة العرب - لوكريي ونهج إعلامي عربي موحد العدد 4243.

- مقال لصحيفة العرب - أهم اختراق ثقافي عربي للغرب العدد 4243.
- محاضرة ملاحظات في التربية الوطنية د . ابراهيم ابو خزام .
- محاضرات الدراسات العليا - قسم العلوم السياسية للدكتور أحمد الاطرش «تسوية المنازعات الدولية».
- تقارير عن اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.